دراسة وصفية لواقع الصادرات السلعية المصرية على أساس التصنيف الجغرافي والتكنولوجي للصادرات خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٥

د . أيمن إسماعيل محمد خالد

المدرس بقسم الاقتصاد بكلية التجارة بنين

جامعة الأزهر

مقدمة

تحتل المنافسة والقدرة على تعزيزها في الأسواق) الداخلية- الخارجية) وجذب الاستثمارات الأجنبية مساحة متزايدة على المستوى الدولي وعلى المستوي المحلي منذ منتصف سبعينات القرن الماضي ؛ حيث تحول الفكر الاقتصادي والتوجهات في السياسة الاقتصادية بشأن النموذج الإنمائي الذي يحقق التنمية المنشودة من الاعتماد بشكل رئيسي على سياسة الإحلال محل الواردات وعلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الدولية، إلى التحول نحو سياسة التحرير الاقتصادي والانفتاح على العالم، وإزالة المعوقات أمام التجارة الدولية، على اعتبار أن تحرير التجارة الدولية يعد أحد أهم العوامل المسئولة عن ازدهار الاقتصاد العالمي والمحلي معا، خاصة وأن تحرير التجارة كان أحد العوامل الهامة في هذا الازدهار سواء كان التحرير على الصعيد العالمي في نطاق الجات(١)، أو على الصعيد الإقليمي في إطار الاتحاد الأوروبي، أو في إطار دول جنوب شرق أسيا.

فمع ثمانينات القرن الماضي، تمثل المحرك الأكبر للتجارة العالمية في سياسات التحرير السريع (التي كثيراً ما استُحدثت من خلال برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي) ، وفي انتشار شبكات الإنتاج العالمية. وقد تزامن ذلك مع حدوث تحول حاد في تكوين تجارة البلدان النامية نحو صادرات المصنوعات ، ومع تحقيق معدلات نمو فاقت تلك المعدلات المسجلة في البلدان المتقدمة . وتكشف نمط التجارة هذا بعد جولة أوروجواي التي خفضت الحواجز التعريفية ، وفتحت باب المفاوضات بشأن قضايا تجارية جديدة، وفرضت مجموعة من الالتزامات موحدة - إلى حد ما - بين جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية(٢).

ولأهمية الصادرات أنشأت مصر عام ١٩٩٢ مركزاً لتنمية الصادرات(٣)، ولكن كان الاهتمام بالتصدير سابقاً لهذا التاريخ عندما انضمت مصر إلى عضوية اتفاقية المنسوجات طويلة الأجل إعتبارا من أول أكتوبر١٩٦٢. ونظرا لأن عضوية هذه الاتفاقية كانت قاصرة على الدول الأعضاء بالجات ، فقد تقدمت مصر بطلب الانضمام لعضوية الجات حتى تتمكن من الانضمام لهذه الاتفاقية(٤)، وتستفيد من نظام الحصص التصديرية لتصريف فائض إنتاجها من المصنوعات النسجية. وقد انضمت بالفعل عام ١٩٧٠.

مشكلة الدراسة

الصادرات المصرية السلعية لا تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم ضعف دورها في تحقيق الأهداف الإنمائية المرجوة. وإذا نظرنا إلى الجدول التالي يتبين أن نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة أخذ اتجاه نزولي متذبذب فانخفض من ١٤,٤٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٦,٤٪ عام ٢٠١٥. فعلى الرغم من الارتفاع المستمر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من عام لأخر طوال فترة الدراسة، إلا أن الصادرات السلعية لا تسهم إلا بنسبة ضئيلة في تكوينه، بل كما نشاهد أخذت تتراجع. وهو ما يدل على ضعف الصادرات السلعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خاصة أنها أحد عناصر الحقن في النشاط الاقتصادي. ونفس الحال ينطبق على الصادرات الخدمية المصرية حيث تراجعت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك نسبتها المحدودة في تكوينه، خاصة وأن الصادرات تؤدي إلى زيادة حركة التدفق الدائري للدخل القومي.

مؤشرات التجارة الخارجية لمصر خلال فترة ٢٠٠٥- ٢٠١٥

البيان	GDP بالمليون الدولار*	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار	نسبة الواردات السلعية والخدمية ال GDP%	نسبة التجارة السلعية الى GDP %	نسبة الصادرات السلعية والخدمية ال GDP%	نسبة الصادرات السلعية الى GDP%	نسبة الصادرات الخدمية الى GDP%
٢٠٠٥	٨٩٦٨٦	١,١٩٦,٧٠	٣٢,٦	٣٩,٤	٣٠,٣	١٤,٤	١٥,٩
٢٠٠٦	١٠٧٤٨٤	١,٤٠٩,٢٠	٣١,٦	٤١	٢٩,٩	١٥,٥	١٤,٤
٢٠٠٧	١٠٣٤٧٩	١,٦٨١,٣٠	٣٤,٨	٤٣,٢	٣٠,٢	١٨,٥	١١,٧
٢٠٠٨	١٦٢٨١٨	٢,٠٦١,٦٠	٣٨,٦	٤٥,٨	٣٣	١٦,١	١٦,٩
٢٠٠٩	١٨٨٩٨٢	٢,٣٤٩,٣٠	٣١,٦	٣٦	٢٥	١٣,٢	١٢,٨
٢٠١٠	٢١٨٨٨٨	٢,٦٦٨,٠٠	٢٦,٦	٣٦,٣	٢١,٣	١٢	٩,٣
٢٠١١	٢٣٦٠٠٢	٢,٨١٦,٧٠	٢٤,٧	٣٧,٩	٢٠,٦	١٣,٩	٧,٧
٢٠١٢	٢٧٦٣٥٣	٣,٢٢٦,١٠	٢٤,٦	٣٥,٧	١٦,٦	١٠,٦	٦
٢٠١٣	٢٨٦٠١١	٣,٢٦٤,٥٠	٢٣,٦	٣٠,٨	١٧,٢	١٠,١	٧,١
٢٠١٤	٣٠١٤٩٩	٣,٣٦٥,٧٠	٢٣	٣٢,٤	١٤,٤	٨,٩	٥,٥
٢٠١٥	٣٣٠٧٧٩	٣,٦١٤,٧٠	٢١,٦	٢٥,٤	١٣,٢	٦,٤	٦,٨

المصدر: أعد بواسطة الباحث من بيانات منظمة التجارة العالمية من الموقع التالي:

http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewData.aspx?Language=E تاريخ ١٢-٤-٢٠١٧

*البنك الدولي من الموقع التالي:

http://data.worldbank.org/country/egypt-arab-rep?view=chart تاريخ 27-4- 2017

كما أن ظهور الكثير من المتغيرات الاقتصادية العالمية اعتباراً من تسعينات القرن الماضي مثل: تدويل الأنشطة الإنتاجية والتوجه نحو الخصخصة، واعمال قوى السوق، وتعاظم دور الشركات عبر الوطنية، ونمو ظاهرة المنافسة غير الكاملة، والتكتلات الاقتصادية الدولية، ثم الاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية بعد جولة أوروجواي وتأثيرها على حركة التجارة الدولية: أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية في اقتناص الفرص في الأسواق الخارجية للصادرات السلعية والعمل على اكتسابها القدرة التنافسية.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة إلى أن التجارة الخارجية ضرورية لتحقيق النمو الشامل من خلال توفير فرص عمل أكثر وأفضل، والإسهام في إيجاد اقتصاد أكثر تنوعا وتنمية أكثر استمرارا، والارتقاء بمستوى المعيشة. ولكن الصلة بين التجارة والتنمية ليست صلة آلية، إذ يتطلب وجودها توافر الدعم المؤسسي وإتباع سياسات فاعلة على الصعيد الوطني، واتساق صنع السياسات العالمية على الصعيد الدولي، خاصة لكفالة استدامة مسار التنمية وشموله للجميع(٥). لذا الهدف من الدراسة هو تشخيص واقع أهم مكون من مكونات التجارة الخارجية وهي الصادرات السلعية، حيث تعد تنميتها ونفاذها إلى الأسواق العالمية، إحدى القاطرات الرئيسية لدفع الاقتصاد المصري نحو التقدم وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع. خاصة وأن كل مليار دولار زيادة في الصادرات(الاجمالية) المصرية يتيح ٢٧٠ ألف فرصة تشغيل إضافية كمتوسط عام لكافة القطاعات(٦).

فروض الدراسة

يسعي الباحث من خلال هذه الدراسة إلي اختبار الفرضين التاليين:

- يغلب على الصادرات السلعية المصرية أنها منتجات متواضعة للقيمة المضافة والتكنولوجيا.

- غياب الإنتاج الإقليمي لمصر.

منهجية الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي، المتمثل في دراسة الحقائق الاقتصادية القائمة والخاصة بطبيعة الصادرات السلعية المصرية، حيث وصف حقيقتها وتحديد خصائصها، بهدف الوصول إلي استخلاص النتائج ومن ثم الوصول إلي تشخيص المشكلة وضع الحلول لها. كما تم التركيز على النوع التطوري من المنهج الوصفي، أي تناول وصف الصادرات السلعية المصرية والتغيرات في مجري تطورها خلال الفترة من ٢٠٠٥- ٢٠١٥ وتحليلها.

حدود الدراسة

سوف تتناول الدراسة تطور وتحليل إجمالي الصادرات السلعية المصرية خلال سلسلة زمنية ممتدة من ٢٠٠٥-٢٠١٥، وهي الفترة التي من المفترض أنها حصاد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي بدأ منذ عام ١٩٩١، وكذلك فترة جاءت بعد انتهاء الفترة الانتقالية (عشر سنوات) التي منحت فيها الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف (منظمة التجارة العالمية) للبلدان النامية والأقل نمواً ومنها مصر لمساعدتها على تنفيذ الالتزامات الناجمة عن هذه الاتفاقات. أي للوقوف على قدرة تلك البلدان بعد انقضاء الفترة الانتقالية لتحمل جميع الالتزامات التي تتحملها الدول الصناعية من تيسير حركة التجارة العالمية.

خطة الدراسة: تتكون الدراسة من المباحث التالية:

- المبحث الأول: دراسة وصفية لواقع الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥.
- المطلب الأول: تطور حصيلة الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥
- المطلب الثاني: تطور هيكل الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥
- المبحث الثاني: أثر المتغيرات الدولية على حركة الصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٥.
- المطلب الأول: أثر التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية المصرية على حصيلتها خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥
- المطلب الثاني: الصادرات والجهد التكنولوجي للاحتفاظ بالقدرة التنافسية الدولية.
- النتائج والتوصيات.
- الهوامش.

المبحث الأول

دراسة وصفية لواقع الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠١٥

يعد القطاع التصديري نشاطا مهما لتحقيق حصيلة تسهم في تنمية الاقتصاد القومي، كما أنه يعبر عن مدى النجاح الذي تحققه المنتجات المصدرة في مواجهة التحديات والمنافسة في الأسواق الخارجية. لذلك فإن معرفة واقع الصادرات المصرية يمثل أهمية كبري لمعالجة ضعف قدرتها على مواجهة المتغيرات الداخلية والخارجية، ومدى قدرتها على التصدي لها، بالإضافة إلي التعرف على وسائل تعزيز قدرتها التنافسية.

من ثم فإن مهمة هذا المبحث سوف تتركز حول تطور الصادرات المصرية في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥، لتشمل بيان تطور الصادرات بصفة إجمالية، وكذلك مدى تأثرها بالمتغيرات الداخلية والخارجية. وسيتم عرض ذلك من خلال المطلبين التاليين:-

المطلب الأول

تطور الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

في هذا المطلب سوف نتناول بالدراسة والتحليل تطور الصادرات السلعية المصرية من خلال الاتي:-

أولا: تطور إجمالي الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

١: نظرة عامة عن حجم الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٥.

ويمكن توضيح ذلك من خلال دراسة وتحليل جدول رقم (١) التالي:

من الجدول(١) نلحظ تذبذب حصيلة الصادرات السلعية بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة، حيث زادت القيمة المصدرة من نحو ١٢,٩١٢مليار دولار عام ٢٠٠٥، إلي ٣٠,٥٢٨مليار دولار عام٢٠١١، ثم أخذت حصيلة الصادرات السلعية في التراجع حتي بلغت نحو٢١,٣٤٩مليار عام٢٠١٥. إلا أنه يمكن القول أن قيمة الصادرات المصرية السلعية زادت بمعدل اقل من الضعف قليلا خلال عامي ٢٠٠٥و٢٠١٥. لذلك يمكن القول أن اتجاه القيمة المصدرة خلال فترة الدراسة هو الزيادة. على الرغم من اتجاهها النازل من عام ٢٠١١.

ومن جانب أخر يلاحظ تذبذب مدفوعات الواردات السلعية، إلا أنها بصفة عامة تسير في اتجاه متصاعد واضح، حيث ارتفعت مدفوعات الواردات بمعدل نمو بلغ

حوالي٢٨٣٪خلال عامي٢٠٠٥و٢٠١٥. حيث زادت قيمة الواردات من نحو٢٢,٤٤٩ مليار دولار عام٢٠٠٥ إلي ٦٣,٥٧٤ مليار دولا عام ٢٠١٥. إلا أن الملاحظ مدفوعات الواردات السلعية أخذت في الزيادة المتتالية من عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٢ اذ بلغت مدفوعات الواردات السلعية ذروتها في هذا العام ٢٠١٢ حيث بلغت ٦٩,٦٠٠مليار دولار. ثم أخذت مدفوعات الواردات تتناقص بشكل متتال من ٢٠١٣ حتى وبلغت ٦٣,٥٧٤ مليار دولار عام ٢٠١٥.

كما يلاحظ الفجوة الكبيرة بين قيمة الصادرات السلعية والواردات وتذبذبها من عام لأخر. إلا أنها تزداد سوءاً خلال فترة الدراسة ففي عام ٢٠١٥ حيث اتسعت فجوة العجز التجاري لتصل نسبة تغطية الصادرات للواردات ٣٣٪ بعد أن كانت أكثر من٥٠ ٪ في الأعوام السابقة عن عام ٢٠١٠ ثم تراجعت نسبة تغطية الصادرات للواردات عن ٥٠٪ بعدها. ويمكن إرجاع الفجوة الكبيرة في العجز التجاري إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع المصرية في اختراق الأسواق العالمية بالإضافة إلى ضعف الإنتاج المحلي .

جدول(١) تطور الصادرات والواردات السلعية المصرية خلال ٢٠٠٥-٢٠١٥

القيمة بالمليون دولار

بيان السنوات	الصادرات السلعية	معدل التغير السنوي٪	الواردات السلعية	معدل التغير السنوي٪	العجز التجاري	نسبة تغطية الصادرات للواردات ٪
٢٠٠٥	١٢٩١٢	١٣٣	٢٢٤٤٩	١٤٠	٩٥٣٧	٥٧,٦
٢٠٠٦	١٦٧٢٨	١٢٩	٢٧٣٠٠	١٢١	١٠٥٧٢	٦١,٣
٢٠٠٧	١٩٢٢٤	١١٥	٣٧١٠٠	١٣٦	١٧٨٧٦	٥١,٨
٢٠٠٨	٢٦٢٢٤	١٣٦	٤٨٣٨٢	١٣٠	٢٢١٥٨	٥٤,٢
٢٠٠٩	٢٣٠٦٢	٨٨	٤٤٩٤٦	٩٣	٢١٨٨٤	٥١,٣
٢٠١٠	٢٦٤٣٨	١١٤	٥٢٩٢٣	١١٧	٢٦٤٨٥	٥٠
٢٠١١	٣٠٥٢٨	١١٥	٥٨٩٠٣	١١١	٢٨٣٧٥	٥١,٨
٢٠١٢	٢٩٤٠٩	٩٦	٦٩٢٠٠	١١٧	٣٩٧٩١	٤٢,٥
٢٠١٣	٢٩٠١٨	٩٨	٦٦١٨٠	٩٥	٣٧١٦٢	٤٣,٨
٢٠١٤	٢٦٨٥٢	٩٢	٦٦٧٨٥	١٠١	٣٩٩٣٣	٤٠,٢
٢٠١٥	٢١٣٤٩	٧٩	٦٣٥٧٤	٩٥	٤٢٢٢٥	٣٣,٦

المصدر/ من إعداد الباحث من قاعدة بيانات الأنكتاد الموقع التالي:

تواريخ متعددة في شهر مايو ويونيو /http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/٢٠١٧ tableView.aspx

٢: أسباب تذبذب الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة:

لكون الصورة العامة لا تعطي صورة تفصيلية عن وضع الصادرات السلعية المصرية، فإننا سوف نتابع من الشكل (١) تحركات التغير من عام لأخر للوقوف على أسباب التغير.

يلاحظ من الشكل(١) الارتفاع المتوالي لحصيلة الصادرات السلعية في أعوام ٢٠٠٥و٢٠٠٦و٢٠٠٧و ٢٠٠٨ ويعزي ذلك الى النمو المطرد لصادرات المنتجات الأولية وعلى رأسها المنتجات البترولية الخام والغاز الطبيعي حتى أنها أصبحت تمثل حوالي ٢٦٪ من الصادرات السلعية عام ٢٠٠٨. وكانت الطفرة الملموسة التي حدثت في صادرات الغاز الطبيعي(خاصة الغاز المسال) أكبر الأثر في هذا النمو. بالإضافة إلي ارتفاع أسعار البترول ، كما يرجع ايضا ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية أعوام ٢٠٠٦و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إلي النمو المضطرد في الصادرات من المصنوعات القائمة على الموارد وأهمها زيوت بترولية أو معدنية البيتومينية ٧٠٪ زيوت، حتي أصبحت تمثل ١٦٪ من الصادرات السلعية، وكذلك الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة وأهمها المنسوجات والملابس. كما حققت الصادرات السلعية غير البترولية الجانب الأكبر من النمو في حصيلة الصادرات ٢٠٠٨، وخاصة صادرات المصنوعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والمنخفضة (٧) (٨) (٩).

شكل (١)

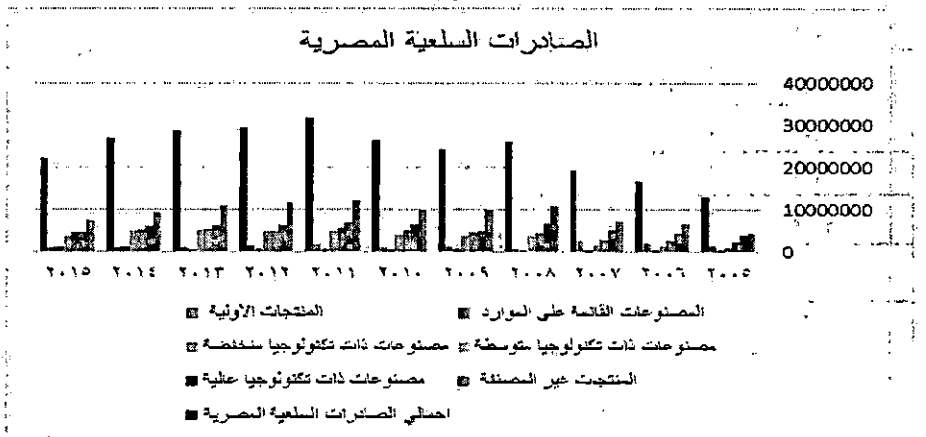

المصدر اعداد الباحث بواسطة من قادة بيانات الانكتاد:

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

هذا وكان وقع الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ (١٠) في تراجع حصيلة الصادرات السلعية لعام ٢٠٠٩، نتيجة لتراجع الصادرات من السلع الأولية وعلى رأسها البترول الخام والغاز الطبيعي حيث اقتربت نسبتهما ٢٢٪ من أجمالي الصادرات وكذلك تراجع الصادرات غير البترولية الخام خاصة مجموعتي المصنوعات القائمة على الموارد ومنها مواد بترولية أو معدنية البيتومينية ٧٠٪ زيوت حيث تراجعت نسبتها الي ١٠٪ من إجمالي حصيلة الصادرات. هذا وتراجعت حصيلة الصادرات السلعية ايضا عام ٢٠٠٩ (١١) بسبب تراجع مجموعة الصادرات السلعية النصف مصنعة ومجموعة السلع تامة الصنع في حين ارتفعت صادرات مجموعة المواد الخام غير البترولية.

كما يرجع ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية عام ٢٠١٠ (١٢) نتيجة زيادة الصادرات من المصنوعات القائمة على الموارد خاصة البترولية منها وكذلك الأسمدة والمنسوجات والملابس، وساهم ارتفاع الأسعار العالمية في ذلك.

وفي عام ٢٠١١(١٣) (١٤) واصلت حصيلة الصادرات السلعية الارتفاع بسبب ارتفاع صادرات المواد الأولية وخاصة البترولية منها بسبب ارتفاع أسعار البترول الخام حيث وصل سعر البرميل ١١١,٥ دولار بعد أن كان ٩٦ دولار. وأيضا زادت الصادرات من المصنوعات ذات التكنولوجيا المتوسطة خاصة الأسمدة. حيث شهد حجم التجارة العالمية (أي الصادرات من السلع والخدمات ووارداتهما) ارتفاعا قويا بنسبة ٦,٩٪ في عام ٢٠١١.

وفي عام ٢٠١٢ الذي شهد تباطؤاً ملحوظاً في حجم التجارة العالمية ليصل إلى نسبته ٢,٧٪(١٥) نلاحظ انخفاض الصادرات السلعية المصرية بشكل طفيف ويعود ذلك الي تراجع تصدير المواد الأولية غير البترولية في الأساس وكذلك المصنوعات منخفضة ومتوسطة التكنولوجيا. في عام ٢٠١٣ (١٦) واصلت حصيلة الصادرات الانخفاض بسبب انخفاض حصيلة المنتجات البترولية سواء في مجموعة المواد الأولية أو المصنوعات القائمة على الموارد وأيضا انخفضت الصادرات غير البترولية (خاصة السلع تامة الصنع). كما واصلت حصيلة الصادرات انخفاضها للعام الثالث على التوالي في عام ٢٠١٤ (١٧) بسبب انخفاض حصيلة المنتجات البترولية لانخفاض أسعار البترول مع بداية النصف الثاني من عام ٢٠١٤ وأيضا انخفضت الصادرات غير البترولية(خاصة السلع تامة الصنع والنصف مصنعة). كذلك الحال عام ٢٠١٥ (١٨)

وللعام الرابع على التوالي انخفضت حصيلة الصادرات السلعية، بسبب الانخفاض في كل من الصادرات النفطية متأثرة باستمرار في الانخفاض الكبير في أسعار البترول، كما انخفضت الصادرات غير البترولية.

مما سبق يتضح أن تغير أسعار البترول له آثر ملموس في حصيلة الصادرات السلعية المصرية فيؤدى انخفاضها تراجع حصيلتها. والعكس صحيح خاصة وأن حوالي ربع الصادرات السلعية عبارة عن بترول خام وغاز طبيعي مسال. بالإضافة الي منتجات بترولية اخري ذات صلة بها.

ثانيا: تطور هيكل الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

نسعى من خلال دراسة تطور الصادرات السلعية حسب الأصناف، إلي بيان مدى تأثير صادرات كل صنف على حصيلة الصادرات الإجمالية، حيث تأتى الحصيلة في الغالب تعبيرا عن الكميات ونوعيات المنتجات المصدرة، وهي في مجملها تمثل انعكاسا للتطورات الهامة في هيكل تصدير النوعيات المختلفة من المنتجات السلعية المصدرة. لذلك عالجت الدراسة تطور صادرات كل صنف من أصناف المنتجات السلعية حسب الفئات التكنولوجية (التصنيف التكنولوجي للصادرات)، باعتبار بناء القدرة التكنولوجية محرك القدرة التنافسية للصادرات والنمو والتنمية الاقتصادية وهي كما يلي:

١: تطور الأهمية النسبية للمنتجات الأولية

في البداية يمكن أن نعرف المواد الخام بأنها مواد أولية توجد في الطبيعة بشكلها الطبيعي دون تدخل من البشر. وغالبا ما تكون بدون فائدة أو ذات فائدة قليلة لا تقارن بفائدتها بعد أن تدخل عليها عمليات صناعية (١٩). وهي أيضا تكون في حالة غير مجهزة أو مجهزة بشكل جزئي للاستخدام. مثل: الحديد الخام والنفط الخام.

ويمكن تعريف المنتجات الأولية بأنها السلع والأشياء ذات القيمة، وذات النوعية الموحدة، والتي تنتج بكميات كبيرة من قبل منتجين كثيرين ومختلفين. وتشمل الموارد الطبيعية والمواد الغذائية والمنتجات الزراعية، مثل خامات الحديد والنفط الخام والفحم، والملح والسكر والبن وفول الصويا ومنتجات الألومنيوم والنحاس، والأرز والقمح والذهب والفضة والبلاتين والحبوب، والمعادن. وهي قابلة للتبادل مع منتج

آخر من نفس النوع، وتتيح هذه السلع الشراء أو البيع بها، وبالنسبة لأسعار هذه السلع فهي تخضع للعرض والطلب. حيث يتقلب سعرها يوميا على أساس العرض والطلب العالميين.

بشكل عام فإن ما يحرك سوق السلع الأساسية(٢٠) (الأولية) هو نمو الاقتصاد العالمي. وكلما تقدم الاقتصاد، كلما زاد الطلب على السلع الأولية والعكس صحيح. فإن توجهات الاقتصاد العالمي تتوقع بأن يتوجه المزيد من الناس نحو المدن والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة. وهذا يزيد من الحاجة إلى البنى التحتية، مثل: المياه، الإسكان، المكاتب، المصانع والمواصلات. وكل هذا يؤدي إلى المزيد من الطلب على السلع الأساسية (المنتجات الأولية).

ولا تزال أسعار السلع الأساسية، ولا سيما الفلزات والمعادن والطاقة، تشهد تقلبات شديدة وفقا لتغيرات الطلب الناجمة عما تشهده البلدان المنتجة للمصنوعات من تقلبات في الإنتاج والدخل. وعادة ما يتجلى أثر تلك التقلبات في تخفيض مصدّري السلع الأساسية لحجم تلك السلع وأسعارها (٢١).

وعادة ما يشار إلى المواد الأساسية كسلع، التي تباع وتشترى في بورصات السلع في جميع أنحاء العالم. كما تعيش البلاد التي لا توجد فيها صناعات تذكر على بيع المواد الخام الموجودة في أراضيها في السوق العالمي، مثل بلاد يكثر فيها خام البترول والغاز الطبيعي والحديد أو الفحم الحجري أو النحاس الخام أو القصدير أو الذهب.... الخ.

ويمكن توضيح تطور الأهمية النسبية لصادرات المنتجات الأولية المصرية من خلال دراسة وتحليل الجدولين التاليين:(٢ و ٣)

يتضح من الجدولين (٢و٣) تذبذب الأهمية النسبية للمنتجات الأولية من إجمالي حصيلة الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة إلا أن الاتجاه العام هو إلى الثبات، فهي تمثل ٣٢,٨٧٪من إجمالي حصيلة الصادرات عام٢٠١٥ وكانت ٣٢,٨٪ عام ٢٠٠٥ وبلغت ذروتها عام ٢٠٠٨ حيث بلغت ٤٠,٧٧٪. بينما يبلغ المتوسط العام خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٥ ٣٧,٥٪.

جدول (٢) تطور هيكل الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

القيمة بالألف دولار

البيان	المنتجات الأولية	المصنوعات القائمة على الموارد	مصنوعات ذات تكنولوجيا منخفضة	مصنوعات ذات تكنولوجيا متوسطة	مصنوعات ذات تكنولوجيا عالية	المنتجات غير المصنفة	اجمالي الصادرات السلعية المصرية
٢٠٠٥	٤٢٣٤٧٣٠	٣٩٧٦٨٥٠	٢١٨٩٩٦٧	٩٧٢٢٨٩,٩	١٦٦٨٨٦,٨	١٣٧١٢٩٧	١٢٩١٢٠٢٠
٢٠٠٦	٦٥٠٧٠٠٩	٤٣٣٢٢٠٩	٢٥٣٤٥٦٢	١٣٣٨٢٠٣	١٨٧٤٩٥	١٨٢٨٦٢٣	١٦٧٢٨١٠٠
٢٠٠٧	٧٠٨٨٤٤٩	٤٩٤٨٦٤٦	٢٧٠٨٩٤٨	١٦٣٠٧٥٨	٣٣١٥٥٦,٥	٢٦١٥٦٢١	١٩٢٢٣٩٧٨
٢٠٠٨	١٠٥٨٨٥٣٤	٦٥٤٨٧٣٣	٤٣٣٠٦٦٢	٢٦٣٥٧٣٠	٣٢٥٧٢٤,٦	٦٣٧٣٧٨,٥	٢٥٩٦٦٧٦١
٢٠٠٩	٩٧١٣٧٨٤	٤٨٠٦٥٨٢	٤٥٦٥٠١٦	٣٥٨٠١٦٩	٣٥٢٨٧١,٦	١١٦٣٨٤٨	٢٤١٨٢٢٧٠
٢٠١٠	٩٨٥٠١١٣	٦٢٩٥٠٣٢	٤٩٨٨٥٨٣	٣٨١٧١٨٣	٣٨٥٨٧٢,٩	٩٩٥٠٥١,٣	٢٦٣٣١٨٣٦
٢٠١١	١٢١٧٠٤١٩	٦٨٥٥٣٦١	٥٥٧٣٣١٧	٤٨٥٤٠٥٦	٣٩٢٨٧٨,٦	١٧٣٦٤٠٨	٣١٥٨٢٤٣٩
٢٠١٢	١١٦٩٧٥١٧	٦٢٥١٥٠٢	٤٨٢٧٦٢٤	٤٦٩٣٨١٨	٤٤٥١٧٦,٦	١٥٠١٣٦٨	٢٩٤١٧٠٠٦
٢٠١٣	١٠٨٥٨٧٥٦	٦٠٦١٣٤١	٥٢٤٨١٦١	٤٩٨٥٥٨٠	٥٠٩٤٥٦,٤	١١١٦١١٥	٢٨٧٧٩٤٠٩
٢٠١٤	٩١٦١٧١٨	٥٨٢٠٨٩٠	٤٩٣٩٨٤٦	٤٧٩٩٧٠٤	١٠٨٧٤٣٥	١٠٠٢٦٠٣	٢٦٨١٢١٩٦
٢٠١٥	٧٢٢١٤٦٤	٤٦٠١٠٢٢	٤٤٤٨٤٣٥	٣٦١٤٥٧٧	١٠٧٨٩٠٣	١٠٠٢٩٢١	٢١٩٦٧٣٢٣

المصدر/أعد وحسب بواسطة الباحث من موقع قاعدة بيانات الانكتاد :

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

جدول (٣)

تطور الأهمية النسبية لصادرات المنتجات الأولية خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٥

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
الأهمية النسبية ٪	٣٢,٨	٣٨,٨٩	٣٦,٨٧	٤٠,٧٧	٤٠,١٧	٣٧,٤	٣٨,٥٣	٣٩,٧٦	٣٧,٧٣	٣٤,١٧	٣٢,٨٧

المصدر/أعد وحسب بواسطة الباحث من موقع قاعدة بيانات الانكتاد :

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

* الأهمية النسبية = قيمة الصنف/جملة قيمة الصادرات السلعية×١٠٠

٢: تطور الأهمية النسبية لصادرات المصنوعات القائمة على الموارد .

ويمكن تعريف المصنوعات القائمة على الموارد بأنها عبارة عن صناعات لمنتجات لا تتحول أو تتغير كثيراً عن صورة المادة الخام، وأهم ما تتميز به هذه الصناعات أنها تعتمد على المواد الخام المحلية كما أنها لا تحتاج إلى رأس مال كبير أو مهارة متقدمة. وتهدف هذه الصناعات إلى خدمة الصناعة الحديثة، كحفظ الفواكه والخضروات من أجل تصديرها، أو إنقاص وزنها لتهيئتها للنقل، ككبس القطن، وقطع الأخشاب وتقليمها وكذلك الصناعات البسيطة المرتبطة بالخامات المعدنية. وبمعنى أخر تقوم هذه الصناعات البسيطة معتمدة على الخامات المحلية بسبب الرغبة في إنقاص وزنها عند تصديرها.

ويمكن تعريفها أيضا بأنها صناعات توجد في المناطق التي تتوفر فيها الكثير من المواد الخام أكثر

مما يحتاج إليها السكان مما يدفعهم لبيع الفائض وتصديره في صورة مادة خام أو تحويلها إلي صورة آخري كتجفيفها أو حفظها إذا كانت من الحبوب والفاكهة والأسماك أو طحنها إذا كانت من الحبوب.

كما أن هناك صادرات صناعية لمنتجات قائمة على الموارد لقطاعات تستخدم تكنولوجيات كثيفة لرأس المال والحجم والمهارات (مثل تكرير النفط أو الأغذية المصنعة الحديثة). لكنها لا تثير قضايا هامة للقدرة التنافسية لأن المزايا التامة في هذه المنتجات تنشأ بشكل عام - ولكن ليس دائما - من توافر الموارد الطبيعية المحلية(٢٢).

يتضح من الجدولين (٢و٤) أن الأهمية النسبية لحصيلة الصادرات السلعية من المصنوعات القائمة على الموارد أخذت اتجاهاً نزولياً من ٣٠,٨٪ عام ٢٠٠٥ إلي تقريبا ٢١,٧٪ عام ٢٠١٥. أما حركة تغيرات الاتجاه نجدها نزولياً متواليا خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩، حيث بلغت عام٢٠٠٩، ١٩,٩٪ ثم زادت في عام٢٠١٠ إلي ٢٢,٩٪ ثم أخذت في انخفاض متوال بعد ذلك باستثناء عام ٢٠١٤.

جدول (٤)

تطور الأهمية النسبية لصادرات المصنوعات القائمة على الموارد خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

الصنف / العام	الأهمية النسبية للمصنوعات القائمة على الموارد: القائمة على الزراعة	الأهمية النسبية للمصنوعات القائمة على الموارد: أخرى	الأهمية النسبية لإجمالي المصنوعات القائمة على الموارد
٢٠٠٥	٠,٠٣٥٦٤٩	٠,٢٧٢٣٤٧	٠,٣٠٧٩٩٦
٢٠٠٦	٠,٠٢٨٣٣٧	٠,٢٣٠٦٤١	٠,٢٥٨٩٧٨
٢٠٠٧	٠,٠٣٢٥٦٧	٠,٢٢٤٨٥٣	٠,٢٥٧٤٢
٢٠٠٨	٠,٠٤٣٧١٧	٠,٢٠٨٤٨	٠,٢٥٢١٩٧
٢٠٠٩	٠,٠٦٠٨٧١	٠,١٣٧٨٩٤	٠,١٩٨٧٦٥
٢٠١٠	٠,٠٧١٥٣٩	٠,١٦٧٥٢٧	٠,٢٣٩٠٦٦
٢٠١١	٠,٠٦٧٩١٣	٠,١٤٩١٤٩	٠,٢١٧٠٦٢
٢٠١٢	٠,٠٦٣٥١٨	٠,١٤٨٩٩٦	٠,٢١٢٥١٤
٢٠١٣	٠,٠٧٥٨٨٨	٠,١٣٤٧٢٥	٠,٢١٠٦١٣
٢٠١٤	٠,٠٧٩١٣٤	٠,١٣٧٩٦٥	٠,٢١٧٠٩٩
٢٠١٥	٠,٠٩٠٤٥٨	٠,١١٨٩٩	٠,٢٠٩٤٤٨

المصدر/أعد وحسب بواسطة الباحث من موقع قاعدة بيانات الانكتاد :

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

كما يلاحظ من الجدول (٤) ضعف الأهمية النسبية لصادرات المصنوعات القائمة على الموارد الزراعية وإن اتخذت اتجاهاً صعودياً متذبذباً حيث تراوحت بين ٣٪ و٩٪ خلال فترة الدراسة. في حين المصنوعات القائمة على الموارد الأخرى غير الزراعية مثل المعادن خاصة البترولية نجدها في اتجاه نزولي متذبذب كما في الجدول (٤). وأخيرا بلغت الأهمية النسبية لصادرات هذا الصنف في المتوسط لفترة الدراسة ٢٣٪، بينما بلغت ما يخص المصنوعات القائمة على الموارد الزراعية ٥,٩٪.

٣: تطور الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا المنخفضة.

هي صادرات لمنتجات(٢٣) تميل إلى تقنيات مستقرة ومنتشرة بشكل جيد. وتتجسد التكنولوجيات في المقام الأول في المعدات الرأسمالية، ومهارة عمالية بسيطة نسبيا، العديد من المنتجات المتداولة غير متمايزة (متجانسة إلي حد ما) وتنافس على السعر، وبالتالي، فإن تكاليف العمالة تميل إلى أن تكون عنصرا رئيسيا من

عناصر التكلفة في القدرة التنافسية. وعادة ما تكون اقتصادات الحجم والحواجز أمام الدخول منخفضة. وينمو السوق النهائي ببطء، مع مرونة الدخل دون الوحدة.

وهناك منتجات ذات تكنولوجيا منخفضة خاصة في قطاعات ذات جودة عالية حيث تكون الأسماء التجارية والمهارات والتصميم والتطور التكنولوجي في غاية الأهمية؛ حتى لو لم تصل كثافة التكنولوجيا إلى مستويات الفئات الأخرى.

وينبغي الملاحظة أن المنتجات ذات الأهمية الرئيسية للبلدان النامية تميل إلى أن تكون في القطاعات الأقل جودة، وهي تستند إلى تكنولوجيات بسيطة وأسعار بدلا من المنافسة الجيدة.

ويمكن التميز بين مجموعة LT1 (الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية 'الموضة - أزياء')، و LT2(منتجات تكنولوجية منخفضة أخرى). وقد خضعت المجموعة LT1 لنقل كبير من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، حيث تحولت عمليات التجميع إلى مواقع منخفضة الأجور، أما الوظائف والعمليات المعقدة في مجال التصميم والتصنيع ظلت محفوظة في البلدان المتقدمة. وكان هذا التخصيص المحرك لنمو الصادرات في هذه الصناعات، على الرغم من أن الموقع الدقيق لمواقع التصدير في المنسوجات والملابس قد تأثر بشدة بالحصص التجارية (بموجب اتفاق متعدد الألياف وكذلك في الخارج أحكام التجميع والاتفاقيات التجارية الإقليمية مثل نافتا). أما الصادرات الأخرى التي استفادت من إعادة التوطين النشط في هذه المجموعة خاصة اللعب، سلع السفر والألعاب الرياضة والأحذية. أما المنتجات المعدنية البسيطة وهي من مجموعة LT٢لم تشارك في هذه العملية بالذات، ربما لأنها ليس عرضة بالتساوي للعمليات التجمعية غير المتمايزة، أو بسبب احتياجاتها لمهارة أعلى إلى حد ما.

يتضح من الجدولين(٢و٥) تذبذب الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا المنخفضة الا انها في اتجاه صعودي واضح فبعد أن كانت تقريبا ١٧٪ عام ٢٠٠٥ زادت تقريبا الي ١٩٪ عامي ٢٠٠٩و٢٠١٠ ثم الي ٢٠٪ عام ٢٠١٥ ويعود هذا الاتجاه الصعودي المتذبذب الي حصيلة الصادرات من الغزول والنسيج والملابس والاحذية والتي بلغت أهميتها النسبية في نفس الأعوام على الترتيب ٨٪، ١٠٪، ١٠٪، ١٢٪. هذا وقد بلغت متوسط الأهمية النسبية لهذا الصنف خلال فترة الدراسة ١٧,٥٪، في حين بلغ متوسط البند الأول من هذا الصنف ٩,١٪.

جدول(٥)

تطور الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا المنخفضة خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٥

الصنف / العام	الأهمية النسبية للمصنوعات ذات التكنولوجيا المنخفضة: الغزل والنسيج والملابس والأحذية	الأهمية النسبية للمصنوعات ذات التكنولوجيا المنخفضة: المنتجات الأخرى	الأهمية النسبية لإجمالي الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة
٢٠٠٥	٠,٠٨٢٢	٠,٠٨٧٤	٠,١٦٩٦
٢٠٠٦	٠,٠٦٩٦	٠,٠٨١٩	٠,١٥١٥
٢٠٠٧	٠,٠٦٦٧٣	٠,٠٧٤١٨	٠,١٤٠٩٢
٢٠٠٨	٠,٠٧٣٨٢	٠,٠٨٩١١	٠,١٦٢٩٣
٢٠٠٩	٠,١٠٠٤٩	٠,٠٨٨٢٨	٠,١٨٨٧٨
٢٠١٠	٠,١٠٠٣٢	٠,٠٨٩١٣	٠,١٨٩٤٥
٢٠١١	٠,٠٩٣٧	٠,٠٨٢٨	٠,١٧٦٥
٢٠١٢	٠,٠٨٦٠٨	٠,٠٧٨٠٣	٠,١٦٤١١
٢٠١٣	٠,٠٩٧٤	٠,٠٨٥	٠,١٨٢٤
٢٠١٤	٠,١٠٧٩	٠,٠٧٦٣٤	٠,١٨٤٢٤
٢٠١٥	٠,١٢٤٣٢	٠,٠٧٨١٨	٠,٢٠٢٥

المصدر/أعد وحسب بواسطة الباحث من موقع قاعدة بيانات الانكتاد :

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

٤: تطور الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا المتوسطة .

هي صادرات لمنتجات (٢٤) تمثل قلب النشاط الصناعي في الاقتصادات المتقدمة. وتشمل الجزء الأكبر من المهارات والتكنولوجيا الكثيفة الاستخدام في السلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة. وهي تميل إلى أن تمتلك تكنولوجيات معقدة، مع مستويات عالية نسبيا من البحث والتطوير، واحتياجاتها للمهارات المتقدمة وفترات التعلم المطولة.

يقسم هذا الصنف إلى ثلاث مجموعات فرعية. السيارات MT1 وتعتبر منتجات ذات أهمية تصديرية خاصة للبلدان الصناعية الحديثة، ولا سيما في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. صناعة المعالجات(العمليات) MT2، تقوم بشكل أساسي على المواد الكيميائية والمعادن الأساسية، تختلف في ميزاتها التكنولوجية عن المنتجات الهندسيةMT3. وتتمتع صناعات العمليات بمنتجات مستقرة وغير متمايزة، غالبا مع مرافق واسعة النطاق وجهود تكنولوجية كبيرة لتحسين المعدات وتحسين العمليات المعقدة.

تقوم الصناعات الهندسية على تصميم المنتجات والتطوير. ولدى العديد منها مصانع تجميع أو إنتاج جماعي وشبكات واسعة للموردين (غالبا ما تكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم مهمة هنا). ولكن العوائق إلى دخول الصناعة تميل إلى الارتفاع. ويحدث نقل العمليات كثيفة العمالة إلى المناطق ذات الأجور المنخفضة ولكنها ليست منتشرة، بسبب أن المنتجات ثقيلة وتحتاج إلى قدرات متقدمة للوصول إلى المعايير العالمية.

إن المجموعات العاملة في المجالين الهندسي والسيارات في غاية الترابط، وتحتاج إلى تفاعل كبير بين الشركات للوصول إلى الكفاءة التقنية "أفضل الممارسات".

جدول(٦)

تطور الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا المتوسطة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

الصنف / العام	الأهمية النسبية ١- للمصنوعات ذات التكنولوجيا المتوسطة: السيارات	الأهمية النسبية ٢- للمصنوعات ذات التكنولوجيا المتوسطة: العملية	الأهمية النسبية ٣- للمصنوعات ذات التكنولوجيا المتوسطة: الهندسة	الأهمية النسبية لإجمالي الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة
٢٠٠٥	٠,٠٠٤٦	٠,٠٤٦٨	٠,٠٢٤	٠,٠٧٥٣
٢٠٠٦	٠,٠٠٣٣	٠,٠٥٢٧	٠,٠٢٤	٠,٠٨
٢٠٠٧	٠,٠٠٣٦	٠,٠٥٣٧٩	٠,٠٢٨٤٣	٠,٠٨٤٨٣
٢٠٠٨	٠,٠٠٤٦٦	٠,٠٨٨٢٨	٠,٠٤٧٠٨	٠,١٤٠٠١
٢٠٠٩	٠,٠٠٦٨٦	٠,٠٩٥٢١	٠,٠٤٥٩٧	٠,١٤٨٠٥
٢٠١٠	٠,٠٠٤٧٢	٠,٠٩٤٩٨	٠,٠٤٥٢٧	٠,١٤٤٩٦
٢٠١١	٠,٠٠٢٧	٠,١٠٦	٠,٠٤٥	٠,١٥٣٧
٢٠١٢	٠,٠٠٣٥٢	٠,١٠٩٣٨	٠,٠٤٦٦٦	٠,١٥٩٥٦
٢٠١٣	٠,٠٠٤٧	٠,١٢١	٠,٠٤٧٥	٠,١٧٢٢
٢٠١٤	٠,٠٠٣٨	٠,١١٩٦٥	٠,٠٥٥٥٥	٠,١٧٩٠١
٢٠١٥	٠,٠٠٣٩٣	٠,١٠٣٦٥	٠,٠٥٦٩٦	٠,١٦٤٥٤

المصدر/أعد وحسب بواسطة الباحث من موقع قاعدة بيانات الانكتاد :

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

يتضح من الجدولين (٢و٦) أن الأهمية النسبية لصادرات الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة في اتجاه تصاعدي متوال ما عدا العام الأخير، حيث تضاعفت الأهمية النسبية من ٧,٥٪ عام٢٠٠٥ الي ١٥,٤٪ عام ٢٠١١ثم زادت الي ١٨٪ عام ٢٠١٤ ثم انخفضت الي ١٦,٥٪ عام ٢٠١٥. هذا وبلغت ١٤,٦٪ كمتوسط لفترة.

كما يلاحظ أن المصنوعات الكيماوية والصيدلية والألياف الصناعية وهي المكونات الأساسية للبند الثاني في هذا الصنف تحوز تقريبا على ثلثيها والباقي للبند الثالث وهي المصنوعات الهندسية في حين نجد البند الأول (مصنوعات السيارات) محدودة للغاية. كما يلاحظ أن سلع البند الثاني أخذت في التراجع خلال العامين الأخرين بينما نجد أن صادرات سلع البند الثالث تتواصل في الارتفاع فيهما.

٥- تطور الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية .

وهي صادرات لمنتجات(٢٥) متقدمة لتكنولوجيات سريعة التغير، مع ارتفاع استثمارات البحث والتطوير والتركيز الرئيسي على تصميم المنتجات وتتطلب التكنولوجيات الأكثر تقدما بنى تحتية تكنولوجية متطورة، ومستويات عالية من المهارات التقنية المتخصصة، وتفاعلات وثيقة بين الشركات وبين الشركات والجامعات أو المؤسسات البحثية. ومع ذلك، فإن بعض المنتجات مثل الالكترونيات لديها تجميع نهائي كثيف العمالة، ونسبتها العالية إلى الوزن تجعل من الاقتصاد وضع هذه المرحلة في المناطق ذات الأجور المنخفضة. وتؤدي هذه المنتجات في نظم إنتاج دولية متكاملة جديدة حيث يتم فصل عمليات مختلفة وتقع على عاتق الشركات متعددة الجنسيات وفقا للاختلافات الدقيقة في تكاليف الإنتاج.

يمكن التميز بين HT١ (منتجات الإلكترونية والمنتجات الكهربائية) ، من HT٢ (منتجات التكنولوجيا الفائقة الأخرى). وبصرف النظر عن الإلكترونيات، لا تزال منتجات التكنولوجيا العالية الأخرى (توليد المعدات والطائرات والأدوات الدقيقة والمستحضرات الصيدلانية) متجذرة في الاقتصادات ذات المستويات العالية من المهارات والتكنولوجيا وشبكات الموردين. ولا تزال ميزتها النسبية تحكمها العوامل التكنولوجية المعتادة)العادية).

جدول (٧)

تطور الأهمية النسبية للصادرات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية

الصنف العام	الأهمية النسبية للمصنوعات ذات تكنولوجيا عالية: إلكترونيات وكهربائية	الأهمية النسبية للمصنوعات ذات تكنولوجيا عالية: أخرى	الأهمية النسبية لإجمالي الصناعات ذات التكنولوجيا العالية
٢٠٠٥	٠,٠٠٤٧١	٠,٠٠٨٢١٤	٠,٠١٢٩٢٥
٢٠٠٦	٠,٠٠٣٩٤٨	٠,٠٠٧٢٦١	٠,٠١١٢٠٨
٢٠٠٧	٠,٠٠٣٦٥٦	٠,٠٠٨٣٨٩	٠,٠١٢٠٤٥
٢٠٠٨	٠,٠٠٤٩٧٣	٠,٠٠٧٥٧١	٠,٠١٢٥٤٤
٢٠٠٩	٠,٠٠٤١٦٣	٠,٠١٠٤٢٩	٠,٠١٤٥٩٢
٢٠١٠	٠,٠٠٤١٢	٠,٠١٠٥٣٤	٠,٠١٤٦٥٤
٢٠١١	٠,٠٠٤٠١٩	٠,٠٠٨٤٢١	٠,٠١٢٤٤
٢٠١٢	٠,٠٠٤٧٠٦	٠,٠١٠٤٢٧	٠,٠١٥١٣٣
٢٠١٣	٠,٠٠٦٢٥٧	٠,٠١١٤٤٥	٠,٠١٧٧٠٢
٢٠١٤	٠,٠٢٨٥٢٦	٠,٠١٢٠٣١	٠,٠٤٠٥٥٧
٢٠١٥	٠,٠٣٧٤٣٧	٠,٠١١٦٧٧	٠,٠٤٩١١٤

خلال الفترة ٢٠٠٥- ٢٠١٥.

المصدر/أعد وحسب بواسطة الباحث من موقع قاعدة بيانات الانكتاد ،

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

يلاحظ من الجدولين (٢و٧) أن السلع الصناعية ذات التكنولوجيا المرتفعة تضاعفت أهميتها النسبية تقريبا أربعة أضعاف ما كانت علية في بداية الفترة حيث بلغت حوالي ٤,٩٪ عام ٢٠١٥ بعد اتجاه صعودي متذبذب خلال فترة الدراسة بعد أن كانت ١,٢٪ عام ٢٠٠٥. كما يلاحظ أن السلع الإلكترونية والكهربائية أصبحت تسيطر على صادرات هذا الصنف في العامين الاخرين بعد أن كانت لا تتعدى أهميتها النسبية كثيرا عن ٠,٥٪ حتي عام ٢٠١٣. كما يلاحظ أن متوسط الأهمية النسبية لهذا الصنف خلال فترة الدراسة حوالي ١,٩٪ , والبند الأول يقترب من ١٪.

وأخيرا نجد أن صادرات المصنوعات غير المصنفة بلغت كمتوسط لفترة الدراسة ٥,٧٪.

مما سبق يتضح أن الصادرات السلعية المصرية يسيطر عليها منتجات ذات قيمة مضافة متواضعة وأهمها المنتجات الأولية بمتوسط أهمية نسبية لفترة الدراسة

٣٧,٥٪، والمنتجات القائمة على الموارد ٢٣٪، والمنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا المنخفضة بمتوسط ١٧,٥٪. في حين أن المنتجات ذات القيمة المضافة المتوسطة بلغ متوسط أهميتها النسبية ١٤,٤٪، والمنتجات ذات القيمة المضافة العالية لم تتعدَّ أهميتها النسبية ٢٪. وهو الامر الذي يصب في ضعف حصيلة الصادرات السلعية المصرية ووزنها النسبي في السوق الدولي(٢٦).

وهو ما يدل على أن الصادرات المصرية السلعية تعتمد بشكل أساسي على مزايا نسبية متواضعة في عالم حركي سريع التقدم، هذه المزايا النسبية غير كافية وحدها لانطلاق الصادرات نحو الآمال المعقودة عليها، حيث لابد أن تتحول هذه المزايا إلى مزايا تنافسية تكسبها قدرة على التواجد الدائم في الأسواق وتساعدها في كسب المزيد من الأسواق حتي توفر صلة لبناء حلقات النمو والتنمية الإيجابية. وهو ما يتطلب الاهتمام بالصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية(٢٧).

المبحث الثاني

أثر المتغيرات الدولية على حركة الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

ليست الأسواق التصديرية سهلة النفاذ تفتح أبوابها في يسر للسلع المصرية، حيث لا يمكن إغفال حدة المنافسة الخارجية من جانب مزاحمة الصادرات من الدول الأخرى، وعدم تقبل الأسواق المستوردة بالمزيد من الواردات حماية لصناعتها الوطنية، هذا بالإضافة إلي خروج أسواق كانت رئيسية مثل الاتحاد السوفيتي السابق وكتلة دول أوروبا الشرقية عن التعامل مع الصادرات السلعية المصرية، وتوقف العمل بأغلب ما يعرف بالصفقات المتكافئة، وكذلك بعض أسواق الدول العربية إما بسب الحروب التي دارت في المنطقة العربية أو التي مازالت تدور أو بسب التغيرات السياسية، أو بسبب تفضلها الاستيراد من دول جنوب شرق آسيا.

في هذا المبحث يتم دراسة العلاقة حول مدي تأثير المتغيرات الدولية على حركة الصادرات السلعية المصرية من خلال دراسة وتحليل التوزيع الجغرافي لصادرات المنتجات السلعية المصرية، ودراسة الصادرات والجهد التكنولوجي للاحتفاظ بالقدرة التنافسية الدولية.

المطلب الأول

أثر التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية المصرية على حصيلتها خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

سنتناول في هذا المطلب تطور حركة التوزيع النسبي للصادرات السلعية المصرية خلال فترة الدراسة جغرافيا وحسب التقسيم التكنولوجي للصادرات. ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

أولا: تطور حركة التوزيع النسبي الجغرافي للصادرات المصرية السلعية لقارة لأسيا:

ويمكن توضيح ذلك من خلال دراسة وتحليل الجداول التالية:

١- أغلب الصادرات السلعية المصرية تتجه نحو دول آسيا كما يتضح من الجدول(٨)، فتعد أكبر شريك استوعب الصادرات السلعية المصرية خاصة بعد عام ٢٠٠٨ بحصيلة

أكثر من ٤٠٪ كمتوسط خلال الفترة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٥، كما يلاحظ الاتجاه الصعودي المتذبذب لحصيلة الصادرات السلعية المصرية المتجه الي آسيا خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من ٤ ر٣١٪ عام ٢٠٠٥ الي ٤٤٪ عام ٢٠١٥.

٢- يتبين من الجدول (٩) أن ربع حصيلة(٤ ر٢٥٪) الصادرات السلعية المصرية المتجهة إلي أسيا من دول مجلس التعاون الخليجي كمتوسط للفترة، إلا أن الملاحظ توسع الصادرات إلي دول الخليج العامين الأخرين على حساب باقي دول اسيا.

جدول(٨)

التوزيع الجغرافي النسبي لصادرات المنتجات السلعية المصرية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥

نسبة المنطقة العام	أسيا	أوروبا	أفريقيا	الأمريكتين	إستراليا
٢٠٠٥	٠ر٣١٤٨	٠ر٤٤٥٧	٠ر٠٨٧٣	٠ر١٥١٥	٠ر٠٠٠٨
٢٠٠٦	٠ر٣٢٦٦	٠ر٤٧١٢	٠ر٠٧٢	٠ر١٢٩٥	٠ر٠٠٠٨
٢٠٠٧	٠ر٣٧٥٦	٠ر٤١٤٦	٠ر٠٨٨٩	٠ر١٢	٠ر٠٠٠٩
٢٠٠٨	٠ر٤٠٢٩	٠ر٣٩٤٧	٠ر١٠٧٢	٠ر٠٩٤٣	٠ر٠٠٠٩
٢٠٠٩	٠ر٤٢١٢	٠ر٣٥٥١	٠ر١٣١١	٠ر٠٩١٤	٠ر٠٠١٣
٢٠١٠	٠ر٤١٨٦	٠ر٣٤٤٩	٠ر١٤٠١	٠ر٠٩٥٥	٠ر٠٠١
٢٠١١	٠ر٤٣٢٤	٠ر٣٦٦٣	٠ر١١٤٧	٠ر٠٨٤٨	٠ر٠٠١٨
٢٠١٢	٠ر٤٣٣٩	٠ر٣٢٠٦	٠ر١٤١	٠ر١٠٢٧	٠ر٠٠١٨
٢٠١٣	٠ر٤٥٣٥	٠ر٣٢٣	٠ر١٤٢٩	٠ر٠٧٩٧	٠ر٠٠١
٢٠١٤	٠ر٤٢٨٤	٠ر٣٥٩٥	٠ر١٣٨٤	٠ر٠٧٢٦	٠ر٠٠١١
٢٠١٥	٠ر٤٤٠٧	٠ر٣٢٩٢	٠ر١٤٢٦	٠ر٠٨٦٢	٠ر٠٠١٢
متوسط	٠ر٤٠٤	٠ر٣٧٥	٠ر١١٨	٠ر١	٠ر٠٠١

المصدر/أعد وحسب بواسطة الباحث من موقع قاعدة بيانات الانكتاد :

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

جدول (٩)

نسبة صادرات مصر لدول مجلس التعاون الخليجي الى إجمالي الصادرات السلعية الي أسيا:

العام	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
النسبة	٠,٣٧	٠,١٨	٠,١٥	٠,٢١	٠,٣٦	٠,٢٥	٠,٢٤	٠,٢٣	٠,٢٥	٠,٣٨	٠,٤١

المصدر/أعد وحسب بواسطة الباحث من موقع قاعدة بيانات الانكتاد :

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

٣- يتضح من الجدول(١٠) أن أكثر من ٨٠٪ من الصادرات السلعية كمتوسط لفترة الدراسة هي لمنتجات متواضعة للقيمة المضافة والتكنولوجيا. فالمنتجات الأولية استوعبت أكثر من ٤٠٪ من الصادرات السلعية، ثم تليها المصنوعات القائمة على الموارد بنسبة أكثر من الربع . ثم تأتي المصنوعات ذات التكنولوجيا المنخفضة بنسبة ١٤٪.

جدول (١٠)

تطور حركة التوزيع النسبي التكنولوجي للصادرات المصرية السلعية لأسيا خلال٢٠٠٥-٢٠١٥

نسبة الصنف / العام	المنتجات الأولية	المصنوعات القائمة على الموارد	المصنوعات ذات التكنولوجيا المنخفضة	المصنوعات ذات التكنولوجيا المتوسطة	المصنوعات ذات التكنولوجيا العالية	المنتجات غير المصنفة
٢٠٠٥	٠,٣٢٥١	٠,٣٣٨٦	٠,١٨٤٧	٠,١٠٧	٠,٠٣٣٢	٠,٠٢١٥
٢٠٠٦	٠,٤٢٠٦	٠,٣١٧٥	٠,١١٨٩	٠,٠٩٩٧	٠,٠١٦٤	٠,٠٢٦٩
٢٠٠٧	٠,٤٤٩٢	٠,٣٢٤٣	٠,١٢٠٢	٠,٠٨٠١	٠,٠١٤١	٠,٠١٢
٢٠٠٨	٠,٤٤٣٨	٠,٢٥٥٢	٠,١١٥١	٠,١٢٧٤	٠,٠١٦٢	٠,٠٤٣٢
٢٠٠٩	٠,٤٠٩	٠,٢٣٠٣	٠,١٣٨	٠,١٣٩٨	٠,٠١٧٩	٠,٠٦٥
٢٠١٠	٠,٤١٠٥	٠,٢٧٠٦	٠,١٤٩٨	٠,١١٨٩	٠,٠١٧٤	٠,٠٣٢٨
٢٠١١	٠,٤٣٨٣	٠,٢١١٧	٠,١٣٨١	٠,١٣٥٦	٠,٠١٥٢	٠,٠٦١١
٢٠١٢	٠,٤٥٢٤	٠,٢١٥٥	٠,١٣٨٢	٠,١٢٨٣	٠,٠١٨١	٠,٠٤٧٥
٢٠١٣	٠,٤٣٤٥	٠,٢١٦٣	٠,١٥٨٧	٠,١٤٧٩	٠,٠٢٤١	٠,٠١٨٥
٢٠١٤	٠,٣٥٥١	٠,٢٢٤٨	٠,١٤٩١	٠,١٦٧٤	٠,٠٧٣٢	٠,٠٢٠٣
٢٠١٥	٠,٣٣٧	٠,٢١٩٩	٠,١٦٣٧	٠,١٦٥١	٠,٠٨٦٥	٠,٠٢٧٨
متوسط	٠,٤٠٦٨٦	٠,٢٥٦٧٩١	٠,١٤٣١٣٦	٠,١٢٨٨٣٦	٠,٠٢٩٣	٠,٠٣٥٠٦٤

المصدر/أعد وحسب بواسطة الباحث من موقع قاعدة بيانات الانكتاد :

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

ثانيا: تطور حركة التوزيع النسبي الجغرافي للصادرات المصرية السلعية لقارة أوروبا:

ويمكن توضيح ذلك من خلال دراسة وتحليل ما يلي:

١- كما هو واضح من جدول (٨) تعد دول أوروبا (المتمثلة أساسا في دول الاتحاد الأوروبي ٢٨) الشريك الثاني للصادرات السلعية المصرية خلال فترة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠١٥ بمتوسط ٣٧,٥٪، كما يلاحظ تراوحت نسبة استيعابها ما بين٣٢ ٪ و١ ,٤٧٪ من حيث القيمة إلا أن الصادرات إلي هذه الدول أخذت اتجاها نزوليا متذبذبا حيث تراجعت نسبة قيمة الصادرات إليها من ٤٤,٦٪ عام ٢٠٠٥إلي٢ ,٣٢٪ عام ٢٠١٥.

٢- يلاحظ من الجدول(١١) أن دول الاتحاد الأوروبي ٢٨ استوعبت ٩٤٪ من قيمة الصادرات المصرية المتجهة الي اوروبا كمتوسط لفترة الدراسة. هذا بفعل الشراكة التجارية معها.

٣- يتضح من جدول (١٢) أن ما يقرب من ٨٥٪ من الصادرات السلعية كمتوسط لفترة الدراسة هي لمنتجات متواضعة للقيمة المضافة والتكنولوجيا، فالمنتجات الأولية تستوعب حوالي ٥٠٪ من الصادرات السلعية إلى أوروبا طوال فترة الدراسة. ثم تليها مصنوعات ذات تكنولوجيا منخفضة التي تدور حوال ١٧٪ وكذلك صادرات المصنوعات القائمة على الموارد بنسبة ١٥٪ وإن أخذت اتجاهاً نزولياً خلال فترة الدراسة من ٢٨٪ عام ٢٠٠٥ إلى ١١,٥٪ عام ٢٠١٥. في حين يلاحظ التصاعد المتذبذب لصادرات المصنوعات ذات التكنولوجيا المتوسطة بشكل متذبذب من ٧,٥٪ عام ٢٠٠٥حتي بلغت حوالي ١٧,٨٪ عام ٢٠١٥.

جدول(١١)

نسبة صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي (٢٨) إلى إجمالي الصادرات السلعية المصرية إلى قارة أوروبا

العام	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
النسبة	٠,٩٧	٠,٩٦	٠,٩٦	٠,٩٧	٠,٩١	٠,٩٣	٠,٩٤	٠,٩٢	٠,٩٣	٠,٩٤	٠,٩١

المصدر/أعد وحسب بواسطة الباحث من موقع قاعدة بيانات الانكتاد :

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

جدول(١٢)

تطور حركة التوزيع النسبي التكنولوجي للصادرات المصرية السلعية لأوروبا خلال٢٠٠٥-٢٠١٥

نسبة الصنف / العام	المنتجات الأولية	المصنوعات التكنولوجيا المنخفضة	المصنوعات القائمة على الموارد	المصنوعات التكنولوجيا المتوسطة	المصنوعات التكنولوجيا العالية	المنتجات غير المصنفة
٢٠٠٥	٠,٤٣٨	٠,١٧٨١	٠,٢٨٤٣	٠,٠٧٥	٠,٠٠٨٥	٠,٠١٦١
٢٠٠٦	٠,٥١٩٨	٠,١٥١٤	٠,٢٠٩٣	٠,٠٨٤١	٠,٠٠٨١	٠,٠٢٧٣
٢٠٠٧	٠,٤٨٥٢	٠,١٨١٦	٠,١٩٤٨	٠,١٠٥٥	٠,٠٠٦٦	٠,٠٢٦٣
٢٠٠٨	٠,٤٨٤٦	٠,١٨٦٢	٠,١٦٠٨	٠,١٤٩٣	٠,٠٠٦٥	٠,٠١٢٦
٢٠٠٩	٠,٥١١	٠,١٦٥٦	٠,١١١٣	٠,١٤٨٥	٠,٠٠٩٧	٠,٠٥٤
٢٠١٠	٠,٤٧٥٥	٠,١٧٩٤	٠,١٣٨١	٠,١٦٥١	٠,٠١١	٠,٠٣٠٩
٢٠١١	٠,٤٩٢	٠,١٧١٤	٠,١٤٤٧	٠,١٦٥٩	٠,٠٠٦٤	٠,٠١٩٦
٢٠١٢	٠,٤٩٢٥	٠,١٥٢٢	٠,١١٠٢	٠,١٩٤٤	٠,٠٠٨٣	٠,٠٤٢٥
٢٠١٣	٠,٤٩٢٨	٠,١٦٦٣	٠,١٠١٦	٠,٢١٥٣	٠,٠٠٧٩	٠,٠١٦١
٢٠١٤	٠,٤٨٥٧	٠,١٦٧٧	٠,١٢٠٥	٠,٢٠٦٢	٠,٠١٠٣	٠,٠٠٩٧
٢٠١٥	٠,٤٩٤٦	٠,١٧٦٣	٠,١١٤٥	٠,١٧٨٧	٠,٠١٣٦	٠,٠٢٢٢
متوسط	٠,٤٨٨٣٣٦	٠,١٧٠٥٦٤	٠,١٥٣٦٤٥	٠,١٥٣٤٥٥	٠,٠٠٨٨٠٩	٠,٠٢٥٢٠٩

المصدر/أعد وحسب بواسطة الباحث من موقع قاعدة بيانات الانكتاد :

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

ثالثا: تطور حركة التوزيع النسبي الجغرافي للصادرات المصرية السلعية لقارة أفريقيا:

١- يلاحظ من جدول (٨) أن الشريك الثالث من حيث استيعاب الصادرات السلعية المصرية هي قارة إفريقيا بعد تحركات صاعدة متذبذبة بلغت كمتوسط لفترة الدراسة ١١,٨٪.

٢- كما يتضح من الجدول(١٢) أن ثلث حصيلة الصادرات السلعية إلى افريقيا كمتوسط فترة الدراسة من الصناعات القائمة على الموارد والتي أغلبها مواد بترولية، و٢١,٦٪ صناعات ذات تكنولوجيا متوسطة، ٢٠,٣٪ صناعات ذات تكنولوجيا منخفضة بنسبة، ١٦,٣٪ منتجات أولية.

وعلى الرغم من ذلك بلغت صادرات المنتجات المتواضعة القيمة المضافة حوالي ٧٠٪.

جدول (١٣)

تطور حركة التوزيع النسبي الجغرافي للصادرات المصرية السلعية لأفريقيا خلال٢٠٠٥-٢٠١٥

نسبة الصنف العام	المصنوعات القائمة على الموارد	المصنوعات التكنولوجيا المتوسطة	المصنوعات التكنولوجيا المنخفضة	المنتجات الأولية	المنتجات غير المصنفة	المصنوعات التكنولوجيا العالية
٢٠٠٥	٠,٣٣٨٩	٠,٢٠١٥	٠,١٩٦٨	٠,٢١٨٨	٠,٠٠٦	٠,٠٣٨٢
٢٠٠٦	٠,٣٥٦١	٠,٢٣١٨	٠,٢١٠٩	٠,١٥٧٨	٠,٠١١١	٠,٠٤٢٣
٢٠٠٧	٠,٣٨٦٥	٠,١٩٠٧	٠,١٧٩٩	٠,١٦٧٣	٠,٠٠٨٢	٠,٠٦٧٥
٢٠٠٨	٠,٣٦٤٢	٠,٢١٩٨	٠,٢١٤٨	٠,١٥٦٩	٠,٠١٠٧	٠,٠٣٣٧
٢٠٠٩	٠,٢٧٥١	٠,٢٥١٩	٠,٢٦٥٨	٠,١٦٦١	٠,٠١٣٥	٠,٠٢٧٦
٢٠١٠	٠,٢٨٠٤	٠,٢١٩٢	٠,٢١	٠,٢	٠,٠٦٢٨	٠,٠٢٧٥
٢٠١١	٠,٢٩٠٧	٠,١٩٩٣	٠,٢٠٤٣	٠,١٣٣٦	٠,١٣٩٦	٠,٠٣٣٦
٢٠١٢	٠,٣٤٠٢	٠,٢١٥٦	٠,١٨٦٣	٠,١٥٢٧	٠,٠٦٩٧	٠,٠٣٥٥
٢٠١٣	٠,٣٥٨٢	٠,٢١٨٥	٠,١٧٩٧	٠,١٥٢٢	٠,٠٥٩٤	٠,٠٣٢١
٢٠١٤	٠,٣٥٤٦	٠,٢٢٢١	٠,١٩١٦	٠,١٥٥	٠,٠٣٠١	٠,٠٤٦٧
٢٠١٥	٠,٣٥٢٦	٠,٢١٩٦	٠,١٩٧١	٠,١٤٢٥	٠,٠٣٦٤	٠,٠٥١٨
متوسط	٠,٣٣٦١٣٦	٠,٢١٦٣٦٤	٠,٢٠٣٣٨٢	٠,١٦٣٩	٠,٠٤٠٦٨٢	٠,٠٣٩٥٩١

المصدر/أعد وحسب بواسطة الباحث من موقع قاعدة بيانات الانكتاد :

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

رابعا: تطور حركة التوزيع النسبي الجغرافي للصادرات المصرية السلعية للأمريكتين:

١- يبين جدول (٨) أن الأمريكتين شريك رابع بعد تحركات نازلة بمتوسط ١٠٪ لفترة الدراسة.

٢- الولايات المتحدة الأمريكية استوعبت ٧٤,٥٪ من حصيلة الصادرات المصرية السلعية المتجهة إلى الأمريكتين كمتوسط لفترة الدراسة، وهو ما يتضح من جدول (١٤).

جدول(١٤)

نسبة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الامريكية إلى إجمالي الصادرات إلى الأمريكتين

العام	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
النسبة	٠,٨٩٤	٠,٩١	٠,٧٩٥	٠,٧٠	٠,٨٦	٠,٧٥	٠,٦٨	٠,٧٦٧	٠,٥٧	٠,٦١	٠,٦٣٨

المصدر/أعد وحسب بواسطة الباحث من موقع قاعدة بيانات الانكتاد :

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

٣- يتضح من الجدول(١٥) أن أكثر من ٨٠٪ من حصيلة الصادرات السلعية المصدرة الى منطقة الأمريكتين هي لمنتجات متواضعة للقيمة المضافة والتكنولوجيا، حيث تأتى المصنوعات ذات التكنولوجيا المنخفضة في صدارة المنتجات المصدرة لها بمتوسط ٤٠٪ لفترة الدراسة، وإن كان يلاحظ تصاعدها المتذبذب من ٢٨٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٥٦٪ عام ٢٠١٥ وأغلبها من الملابس والمنسوجات. في حين تأتي صادرات المنتجات الأولية في المرتبة الثانية بمتوسط ما يقرب من ٣٠٪، كما يلاحظ تراجعها خلال فترة الدراسة من ٤٣,٧٪ عام ٢٠٠٥ الى ٥٪ عام ٢٠١٥. كذلك يلاحظ تراجع صادرات المنتجات القائمة على الموارد من نحو ٢٠٪ عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٦,٧٪ علم ٢٠١٥.

جدول(١٥)

تطور حركة التوزيع النسبي التكنولوجي للصادرات المصرية السلعية للأمريكتين خلال٢٠٠٥-٢٠١٥

نسبة الصنف / العام	مصنوعات التكنولوجيا المنخفضة	المنتجات الأولية	مصنوعات القائمة على الموارد	مصنوعات التكنولوجيا المتوسطة	المنتجات غير المصنفة	مصنوعات التكنولوجيا العالية
٢٠٠٥	٠,٢٨٣٩	٠,٤٣٧٢	٠,١٩٨٧	٠,٠٢١٣	٠,٠٥٤٨	٠,٠٠٤١
٢٠٠٦	٠,٣٨٢٦	٠,٤٣٢	٠,١٢١٤	٠,٠٣٣٢	٠,٠٢٥٦	٠,٠٠٥٣
٢٠٠٧	٠,٣٦٦٤	٠,٤٧٤١	٠,١٥١٨	٠,٠٨٩٩	٠,٠١٤٦	٠,٠٠٣٢
٢٠٠٨	٠,٣٨٩٧	٠,٤٠٠٧	٠,١٤٧٢	٠,١٣٢١	٠,٠٢٦٤	٠,٠٠٤
٢٠٠٩	٠,٤٥٦١	٠,٣٨٩٨	٠,٠٦٢٣	٠,٠٧٥٨	٠,٠١٢٣	٠,٠٠٣٦
٢٠١٠	٠,٤٣٤٥	٠,٢٣٩٩	٠,١٣٢٩	٠,١٢٨٩	٠,٠٦١٤	٠,٠٠٢٥
٢٠١١	٠,٤٣٤٦	٠,١٥١٨	٠,١٤٥	٠,١٩١٨	٠,٠٨٤٨	٠,٠٠٢
٢٠١٢	٠,٣٤١٣	٠,٣٦١	٠,٠٤٥٥	٠,١٦٣٥	٠,٠٨٧	٠,٠٠١٦
٢٠١٣	٠,٤٥٢٨	٠,١٣١٥	٠,٠٥٨٥	٠,١٣١٦	٠,٢٢٤	٠,٠٠١٧
٢٠١٤	٠,٥٣٢٦	٠,٠٥٠١	٠,٠٦٦١	٠,١٠٢٣	٠,٢٤٦٢	٠,٠٠٢٧
٢٠١٥	٠,٥٦١	٠,٠٥٢٥	٠,٠٦٧٦	٠,٠٦٢١	٠,٢٥٤٢	٠,٠٠٢٦
متوسط	٠,٤٠٢٣١٨	٠,٢٨٣٦٩١	٠,١٠٨٨١٨	٠,١٠٢٩٥٥	٠,٠٩٩٢٠٩	٠,٠٠٣٠٢٧

المصدر/أعد وحسب بواسطة الباحث من موقع قاعدة بيانات الانكتاد :

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

خامسا: تطور حركة التوزيع النسبي الجغرافي للصادرات المصرية السلعية لأستراليا:

١- أخيرا جاءت قارة أستراليا في المرتبة الخامسة والأخيرة في ترتيب التوزيع الجغرافي للصادرات السلعية المصرية بنسبة ضئيلة جدا ١,٠% من إجمالي حصيلة الصادرات كما هو واضح من جدول(٨).

٢- يتضح من جدول (١٦) أن تصنيف السلع المصدرة التي هي شبه منعدمة إلى قارة استراليا تتمثل على الترتيب في سلع صناعية ذات تكنولوجيا منخفضة، ثم مصنوعات ذات تكنولوجيا متوسطة، فالمصنوعات القائمة على الموارد، ثم المنتجات الأولية.

مما سبق يتضح أن أغلب الصادرات السلعية تتجه إلى جهتين وهما أسيا وأوروبا كما يتضح تدني توجه الصادرات إلى أفريقيا والأمريكتين وغير متواجدة تقريبا في استراليا.

كما تبين أيضا أن الوضع الاقتصادي والسياسي في كل من دول آسيا(خاصة منطقة جنوب شرق آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي) وأوروبا (خاصة دول الاتحاد الأوروبي ٢٨) وكذلك الولايات المتحدة الامريكية تؤثر في حصيلة الصادرات المصرية، حيث الأهمية النسبية للصادرات تتذبذب من عام لأخر أو من فترة لأخرى لهذه المناطق الجغرافية المختلفة. كذلك غياب وصول السلع المصرية إلى أسواق باقي دول الأمريكتين وأفريقيا وأسيا وهي أغلبها دول نامية يمكن أن تمثل في المستقبل أسواقاً كامنة للسلع المصرية. إذا كان هناك اهتمام بهذا الأمر، خاصة هذه الأسواق يمكن أن تتقبل سلعاً لا تحتاج شروطاً تنظيمية (بيئية وصحية) متشددة وأيضا درجات جودة العالية، لضعف مستويات الدخول فيها، وأيضا مصر تعلوها درجة في التنمية. وهو ما يفتح ويفسح المجال أمام الوصول إلى هذه الأسواق الغائبة التي يمكن أن تستوعب السلع المصرية وهي تحبوا أولى خطواتها إلى التقدم.

جدول(١٦)

تطور حركة التوزيع النسبي الجغرافي للصادرات المصرية السلعية لأستراليا خلال٢٠٠٥-٢٠١٥

نسبة الصنف العام	المصنوعات التكنولوجيا المنخفضة	المصنوعات التكنولوجيا المتوسطة	المصنوعات القائمة على الموارد	المنتجات الأولية	المصنوعات التكنولوجيا العالية	المنتجات غير المصنفة
٢٠٠٥	٠,٤٩٣٦	٠,٠٦٤٧	٠,١٥٢٢	٠,٢٠١٩	٠,٠٦٥٩	٠,٠٢١٨
٢٠٠٦	٠,٤٤٠٣	٠,٠٨٨١	٠,١٦٣٨	٠,٢٦١٥	٠,٠٣٧٨	٠,٠٠٨٥
٢٠٠٧	٠,٥١١٧	٠,٠٩	٠,١١٤٢	٠,٢٤٥١	٠,٠٢٥٣	٠,٠١٣٧
٢٠٠٨	٠,٢٩١١	٠,٢٣٣٣	٠,٢٣٩٧	٠,١٩١٦	٠,٠٣٨	٠,٠٠٦٣
٢٠٠٩	٠,٣٤٦٤	٠,٤٢٢٨	٠,٠٧٨٤	٠,١٢٤	٠,٠٢٣٥	٠,٠٠٥
٢٠١٠	٠,٤٤٢	٠,٢٥١٣	٠,١٣٧٧	٠,١٥٢٧	٠,٠١٠٤	٠,٠٠٥٩
٢٠١١	٠,١٩٣٤	٠,١٢٦٦	٠,٥٨٥٣	٠,٠٧٣٩	٠,٠١٨٦	٠,٠٠٢٤
٢٠١٢	٠,١٨٨٨	٠,٢٥٢	٠,٤٣٨٦	٠,١٠٤٦	٠,٠١٥١	٠,٠٠٠٩
٢٠١٣	٠,٣٨	٠,١٦٣٧	٠,١٤٤	٠,٢٨١٤	٠,٠٢٨	٠,٠٠٢٩
٢٠١٤	٠,٣٧٤١	٠,٢٨٢١	٠,١٦٨	٠,١٠٣٧	٠,٠٥١٢	٠,٠٢٠٨
٢٠١٥	٠,٤٥٥٢	٠,٠٨٨٩	٠,٢١١٥	٠,١٦٨٩	٠,٠٥٥٦	٠,٠١٩٩
متوسط	٠,٣٧٤٢٣٦	٠,١٨٧٥٩١	٠,٢٢١٢١٨	٠,١٧٣٥٧٣	٠,٠٣٣٥٨٢	٠,٠٠٩٨٢٧

المصدر/أعد وحسب بواسطة الباحث من موقع قاعدة بيانات الانكتاد :

http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

هذا وأظهرت دراسة للتوزيع الجغرافي للصادرات السلعية على مستوى الدول أن ايطاليا أهم شريك تجاري في جانب الصادرات تليها الولايات المتحدة الأمريكية. الإمارات، الملكة المتحدة، الهند، السعودية، فرنسا وهذه الدول مجتمعة مثلت ما نسبته٥١٪ من جملة الصادرات (٢٨). وفي أفريقيا تذهب نصف الصادرات السلعية المصرية تقريبا إلى كينيا وأثيوبيا وجنوب أفريقيا، في حين بلغت الصادرات السلعية إلى روسيا ودول الكومنولث المستقلة نصف مليار دولار نصفها تقريبا تذهب لروسيا(٢٩).

يتضح مما سبق أنه كلما كانت الجهة المصدر لها تعلو في درجة التقدم عن مصر مثل دول أوروبا (دول الاتحاد الأوروبي ٢٨) كانت الصادرات السلعية المصرية حسب

تقسيمها تكنولوجيا أكثر تواضعاً من الصادرات المتجهة إلى جهات أقل تقدما من مصر، مثل دول افريقيا. ففي الحالة الأولي ما يقرب من ٨٥٪ من الصادرات السلعية كمتوسط لفترة الدراسة هي لمنتجات متواضعة للقيمة المضافة والتكنولوجيا، فالمنتجات الأولية تمثل حوالي ٥٠٪ من الصادرات السلعية إلى أوروبا طوال فترة الدراسة. ثم تليها مصنوعات ذات تكنولوجيا منخفضة التي تدور حول ١٧٪ وكذلك صادرات المصنوعات القائمة على الموارد بنسبة ١٥٪. في الحالة الثانية بلغت صادرات المنتجات المتواضعة القيمة المضافة والتكنولوجيا لدول أفريقيا حوالي ٧٠٪، فثلث حصيلة الصادرات السلعية إلى أفريقيا كمتوسط فترة الدراسة من الصناعات القائمة على الموارد والتي أغلبها مواد بترولية، و٢١,٦٪ صناعات ذات تكنولوجيا متوسطة، ٢٠,٣٪ صناعات ذات تكنولوجيا منخفضة، ثم منتجات اولية بنسبة ١٦,٣٪. وفي آسيا أن أكثر من ٨٠٪ من الصادرات السلعية كمتوسط لفترة الدراسة هي لمنتجات متواضعة للقيمة المضافة والتكنولوجيا. فالمنتجات الأولية استوعبت أكثر من ٤٠٪ من الصادرات السلعية، ثم تليها المصنوعات القائمة على الموارد بنسبة أكثر من الربع . ثم تأتي المصنوعات ذات التكنولوجيا المنخفضة بنسبة ١٤٪. أن أكثر من ٨٠٪ من حصيلة الصادرات السلعية المصدرة إلى منطقة الأمريكتين هي لمنتجات متواضعة للقيمة المضافة والتكنولوجيا، حيث تأتي المصنوعات ذات التكنولوجيا المنخفضة في صدارة المنتجات المصدرة لها بمتوسط ٤٠٪ لفترة الدراسة، وان كان يلاحظ تصاعدها المتذبذب من ٢٨٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٥٦٪ عام ٢٠١٥ وأغلبها من الملابس والمنسوجات. في حين تأتي صادرات المنتجات الأولية في المرتبة الثانية بمتوسط يقرب من ٣٠٪.

المطلب الثاني

الصادرات والجهد التكنولوجي للاحتفاظ بالقدرة التنافسية الدولية

تصنيف الصادرات (٣٠)، استنادا إلى تعقيد التكنولوجيا داخل كل نشاط، لا يقصد به الإيحاء بأن بعض أصناف الصادرات تبقى تنافسية دون جهد تكنولوجي. حيث تحتاج جميع الأنشطة الصناعية، بغض النظر عن مستوى التكنولوجيا، إلى تحديث التكنولوجيات باستمرار للاحتفاظ بالقدرة التنافسية الدولية (وهذا ينطبق أيضا على العديد من المنتجات الأولية).

وحيث لا يوجد أي نشاط محصن من التغيير الحركي، فطبيعة القدرات وأنواع الجهد التكنولوجي اللازمة للأنشطة الإنتاجية للاحتفاظ بالقدرة التنافسية

الدولية تختلف بطبيعة الحال من نشاط لآخر. وينطبق نفس الشيء على رفع مستوى التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا عبر الشركات المتعدية الجنسيات إلى البلدان النامية في كل صنف انتاجي، ولكن دورهما يختلف، حيث هي أعلى عندما تكون عملية النقل القائمة على التكلفة ذات أهمية خاصة، خاصة في المنتجات شديدة التعقيد والتمايز (حيث توجد نظم إنتاج متكاملة)، وحيث تكون القدرات المحلية ضعيفة.

على سبيل المثال قد مكن التطور التكنولوجي للدول المتقدمة في البداية من مواجهة التفوق النسبي للدول النامية في مجال مستويات الأجور وأثرها على تكلفة الإنتاج التي تعتمد على صناعة العمالة الكثيفة، نظرا لما تتميز به الدول المتقدمة من الانخفاض النسبي في التكلفة الرأسمالية مع الارتفاع الكبير في الإنتاجية، مما مكنها من التعويض الجزئي لأثر ارتفاع مستويات الأجور على تكلفة الإنتاج. وكذلك مكنها من تحقيق فائض في تجارتها الدولية لبعض الصادرات السلعية منها المنسوجات والغزول.

غير أن بعض الصناعات السلعية التي شهدت تطورات تكنولوجية لم تتمكن من تقليص نسبة اعتمادها على العمالة بشكل فعال، وذلك لطبيعة عملياتها الإنتاجية، وهي أنها تتضمن سلسلة من العمليات التي مازالت تستخدم العمالة الكثيفة لتعذر تطبيق بعض التكنولوجيات الحديثة إما لصعوبتها أو لعدم إيجابية اقتصادياتها، هذا بالإضافة إلى طبيعة بعض فروعها من حيث الحاجة إلى التنوع والمرونة في خطوط إنتاجها ليس فقط بسبب الموسمية ولكن لاحتمالات التغير في الطلب وكذلك في الأنماط والأذواق مثل صناعة الملابس. كان من نتيجة ذلك أن جهود الدول المتقدمة في الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية لصناعة الملابس لم تؤثر بشكل فعال على القدرة النسبية التنافسية المبنية على انخفاض مستوى الأجور في الدول النامية، مما يعني استمرار التفوق النسبي للدول النامية في صناعة الملابس، والذي كان من شأنه تراجع مستمر وكبير في معامل تصدير الملابس في الدول المتقدمة(٣١).

ومن ثم، سوف يتم في هذا المطلب توضيح أولا التدفقات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية، وثانيا تطور العلاقة بين التكنولوجيا والتصدير والاستثمار، وثالثا انتشار شبكات الإنتاج العالمية (هيمنة سلاسل القيمة العالمية)، ورابعا تجربة التكامل الإقليمي العربي في ظهور نمط إقليمي يتسق مع "نموذج الأوز

الطائر، على النحو التالي:

أولا: التدفقات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر والقدرة التنافسية

منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي، اكتسبت الصلة بين الاستثمار والتصدير بعداً مميزاً من خلال التدفقات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر(٣٢) . فقد استخدمت اقتصادات الرعيل الأول من الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع مشاركة الشركات عبر الوطنية استخداماً استراتيجياً لتعزيز الصلة بين استثماراتها وصادراتها، عن طريق إصدار التراخيص (جمهورية كوريا) وعمليات التعاقد من الباطن)مقاطعة تايوان الصينية (وعلاوة على ذلك، أصبحت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة أكثر أهمية بالنسبة لرعيل ثان من البلدان المجاورة في منطقة جنوب شرق آسيا(٣٣).

ومن حيث تسلسل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين القطاعات والبلدان، ظهر نمط إقليمي مميز يتسق مع "نموذج الأوز الطائر(٣٤)، فالارتقاء بالنشاط الاقتصادي من الصناعات القائمة على الموارد والكثيفة العمل إلى صناعات أكثر تطوراً في الاقتصادات الرئيسية(الرعيل الاول) قد أفسح المجال أمام نقل مواقع الإنتاج إلى البلدان المجاورة الأقل تقدماً (ماليزيا وتايلند وبلدان أخرى) من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، استجابة للتحولات في القدرة التنافسية(٣٥) (٣٦).

ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

١- تدويل الإنتاج للاستفادة من القدرات النسبية في تكلفة الأجور(٣٧).

كان لتناقص القدرة التنافسية في صناعة المنسوجات والملابس بالدول المتقدمة في مواجهة الدول النامية التي تتميز صناعاتها بالتفوق النسبي المستمر في تكلفة الإنتاج(الأجور المنخفضة)، وعدم قدرة الدول المتقدمة على تغيير الموقف التنافسي لصالحها، أن لجأت بعض الدول المتقدمة لتحسين موقفها إلى التحول عن صناعة الملابس والتركيز على إنتاج الأقمشة والغزول المتطورة والراقية (والتي لا تتمكن أغلب الدول النامية من تحقيق مستوى متقارب من القدرة التنافسية في مجالها)، والاتجاه نحو تصديرها إلى الدول النامية حتى لا تغيب عن السوق ولو على سبيل المشاركة في التصنيع والتجارة الدولية في المنسوجات والملابس.

أيضا قامت الدول المتقدمة في الاتجاه نحو تدويل الإنتاج للاستفادة من القدرات النسبية في تكلفة الأجور، وقد ساعد على ذلك سهولة وانتظام حركة النقل بين الدول والمناطق المختلفة في العالم، والتوسع في إنشاء المناطق الحرة خاصة في الدول النامية، والتسهيلات الجمركية من جانب الدول المتقدمة، وتطور نظام التعاقد من الباطن على المستوى الدولي (تجارة التجهيز في الخارج-المشاركة في الإنتاج).

وقد ساعد التحسن أيضا في تكنولوجيا الإنتاج والاتصالات، وانخفاض أسعار النقل على الفصل الجغرافي بين الأجزاء الكثيفة الاستخدام لليد العاملة والأجزاء الكثيفة الاستخدام للمهارات ورؤوس الأموال. فمثلا في عملية تصنيع المنسوجات والملابس، أسفر التطور التكنولوجي عن زيادة كثافة رأس المال في مراحل ما قبل التجميع من عملية الإنتاج (غزول-منسوجات)، في حين ظلت مراحل التجميع (المفصلات-الملابس) كثيفة الاستخدام نسبيا لليد العاملة، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح تقنيا ومربحا اقتصاديا على حد سواء أن يقوم المنتجون في البلدان ذات الأجور المرتفعة بنقل مواقع مراحل التجميع (صناعة الملابس) في عملية الإنتاج، إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة، وإعادة استيراد المنتجات النهائية لبيعها محليا أو لتصديرها إلى أسواق ثالثة.

وهو ما اوضحه لال (٣٨) حيث بين أن السلع ذات التكنولوجيا المنخفض خاصة مجموعة LT١ خضعت لنقل كبير من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، حيث تحولت عمليات التجميع إلى مواقع منخفضة الأجور، أما الوظائف والعمليات المعقدة في مجال التصميم والتصنيع ظلت محفوظة في البلدان المتقدمة. أما المنتجات المعدنية البسيطة وهي من مجموعة LT٢ لم تشارك في هذه العملية، ربما لأنها ليس عرضة بالتساوي لعمليات التجمعية غير المتمايزة، أو بسبب احتياجاتها لمهارة أعلى إلى حد ما.

وكذلك الحال لبعض السلع عالية التكنولوجيا مثل الالكترونيات (٣٩) لديها تجميع نهائي كثيف العمالة، ونسبتها العالية إلى الوزن تجعل من الاقتصاد وضع هذه المرحلة في المناطق ذات الأجور المنخفضة. وتؤدي هذه المنتجات في نظم إنتاج دولية متكاملة جديدة حيث يتم فصل عمليات مختلفة وتقع على عاتق الشركات متعددة الجنسيات وفقا للاختلافات الدقيقة في تكاليف الإنتاج.

كذلك الحال في السلع الصناعية ذات التكنولوجيا المتوسطة (٤٠) خاصة في المجموعات العاملة في المجالين الهندسي والسيارات وهما في غاية الترابط ولدى العديد منها مصانع تجميع أو إنتاج جماعي وشبكات واسعة للموردين ويحدث نقل العمليات كثيفة العمالة إلى المناطق ذات الأجور المنخفضة ولكن ليس منتشرا وذلك بسبب المنتجات ثقيلة وتحتاج إلى قدرات متقدمة للوصول إلى المعايير العالمية.

٢- تطور تقاسم الإنتاج في أسيا:

مرت الصناعة السلعية، خاصة النسجية، في شرق أسيا بسلسلة من المراحل، بدءا من عملية التجميع وحتى عمليات الصفقات الشاملة، بل وصلت في بعض الأحيان إلى مرحلة تصنيع المنتجات ذات العلامة التجارية الأصلية، فكانت بلدان الرعيل الأول من الاقتصاديات الحديثة في شرق أسيا(كوريا الجنوبية-هونج كونج-تايوان) أول من أنشأ مرافق إنتاج بموجب اتفاقات التعاقد الخارجي مع كبار بائعي التجزئة في الولايات المتحدة وتجار المنتجات التي تحمل علامات تجارية.

لذلك تركزت الصناعات خاصة الملابس في البداية في عدد محدود من الدول النامية، خاصة بلدان الرعيل الأول من الاقتصاديات الحديثة في شرق أسيا واضطلع المنتجون المحليون في البداية بأنشطة تجميع بسيطة لفترة وجيزة من الوقت قبل أن ينتقلوا على وجه السرعة إلى نظام التعاقد من الباطن لإنتاج المنتجات التي تحمل علامات تجارية، وفقا للتصميم الذي يحدده المشتري، وقد تجاوزت شركات عديده هذا لتتحول نحو تصنيع منتجات تحمل علامات تجارية أصلية.

وقد أسفرت عمليات التعاقد الخارجي، بجانب مزايا الحصص التي تتمتع بها مواقع الإنتاج الجديدة، عن نشوء نظام تصنيع ثلاثي الأطراف، تقوم في إطار شركات بلدان الرعيل الأول بالتصدير مباشرة إلى الولايات المتحدة من مواقعها الأدنى أجورا في البلدان المجاورة.

فما يجدر ذكره أن الديناميات التنافسية لسلاسل القيمة العالمية(٤١) من قبل الشركات عبر الوطنية أدت إلى استخدام متزايد لأساليب العمل القائمة على التعاقد الخارجي الدولي على عمليات الإنتاج، وإصدار تراخيص استخدام المعرفة لصالح الشركات في البلدان المضيفة، وعقود الإدارة، وعقود الامتياز (٤٢)، هذا التحول في نماذج الأعمال التجارية للعديد من الشركات التي معظمها يملكها القطاع

الخاص(٤٣)، جعل عمليات التعاقد الخارجي (التعاقد مع جهات خارجية على تنفيذ نشاط معين) ونقل العمليات إلى الخارج (نقل موقع نشاط ما إلى الخارج) تتسم بأهمية متزايدة.

تتطلب أساليب العمل هذه بقدر ما مشاركة المؤسسات المحلية ذات القدرات الإنتاجية الكبيرة، اغتنام الفرص الاستراتيجية هذه، جعلت اقتصادات الرعيل الأول من الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع أن تستغلها بنجاح لتجعل من علاقاتها مع الشركات عبر الوطنية علاقات مفيدة للتنمية(٤٤).

وبذلك حافظت بلدان الرعيل الأول على مشاركتها في التجارة العالمية في المنسوجات والملابس والمصنوعات الأخرى من خلال الارتقاء بمستوى الصناعة من إنتاج المنتجات العادية الرخيصة إلى المنتجات المتميزة الغالية الثمن، ومن مجرد تجميع المدخلات المستوردة إلى أشكال إنتاج متكاملة مع مزيد من الروابط الأمامية والخلفية، ومن التدفقات التجارية الثنائية داخل الدولة إلى تقسيم للعمل أكثر تطورا داخل الأقاليم يشمل كافة مراحل الإنتاج والتسويق.

وقد عمدت الشركات عبر الوطنية في البداية إلى تجزئة سلسلة القيمة في قطاعات محددة مثل المنسوجات والملابس والإلكترونيات، ووزعت مختلف الخطوات على مختلف المواقع قبل عملية التجميع النهائي. وبحلول أوائل فترة التسعينات، اتسع هذا الشكل من أشكال التفتيت الرأسي (عادة بوجود شركة رئيسية مقرها في بلد متقدم) ليشمل صناعات وأنشطة خدمات أخرى بمشاركة موردين عبر عدد متزايد من البلدان النامية. ومن الأمثلة المعروفة شركة Nike التي تتعاقد على جميع عملياتها في إنتاج اللوازم الرياضية مع متعاقدين من الباطن في الصين واندونيسيا وجمهورية كوريا وتايلند وفيتنام. وفي وقت يعود إلى عام ١٩٩٦، كان حذاء Nike يشتمل على ٥٢ مكوناً مختلفاً أنتجها متعاقدون من الباطن في خمس بلدان(٤٥).

مما سبق يتضح أن:

الارتقاء بالنشاط الاقتصادي من الصناعات القائمة على الموارد والكثيفة العمل إلى صناعات أكثر تطوراً يفسح المجال أمام نقل مواقع الإنتاج للصناعات القائمة على الموارد والكثيفة العمل إلى البلدان المجاورة الأقل تقدماً من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، استجابة للتحولات في القدرة التنافسية. فعلى سبيل المثال كان وقع القيود التي فرضتها اتفاقية الألياف المتعددة (١٩٧٤-١٩٩٤) (٤٦)، وارتفاع التكاليف، وكذلك ارتفاع أسعار الصرف الذي أخذ يحد من القدرة التنافسية للمنتجين دول الرعيل الأول، اندفعت العديد من الشركات الكورية والتايوانية والهونج كونجية بتحويل الإنتاج إلى مواقع خارجية غير مقيدة بحصص، حيث تركز هي على الأنشطة الكثيفة الاستخدام للمهارات، وتتعاقد في عملياتها الكثيفة الاستخدام لليد العاملة مع جيرانها الأقل نمواً حيث الأجور أقل مما هي عليه في بلدانها. فللاستفادة من التكلفة المنخفضة لكل من العمالة والتشغيل، في (أندونسيا – ماليزيا – الفلبين – تايلاند)، قام منتجو ألياف وخيوط البوليستر في كل من تايوان وكوريا الجنوبية في توطين مغازلهم في هذه الدول(٤٧) . وهو ما يعني تحويل التجارة إلى دول أخري جديدة ذات تكلفة منخفضة، حتى أنها أخذت تستحوذ على أنصبة السوق التي فقدتها دول الرعيل الأول (٤٨).

ثانيا: تطور العلاقة بين التكنولوجيا والتصدير والاستثمار.

هناك سمة أخرى مشتركة بين التجارب التجارية الإقليمية الديناميكية، تمثلت في تزايد التطور التكنولوجي على نحو ما ينعكس في ارتفاع القيمة المضافة لقطاع السلع القابلة للتداول التجاري. وقد كان ذلك، في حالة أوروبا الغربية، مرتبطاً بتراكم تكنولوجيات كانت قد استحدثت قبل الحرب العالمية الثانية ثم تجسدت في مجموعة واسعة من التكنولوجيات المتوسطة والعالية وجدت لها أسواقاً متسعة عبر المنطقة (اوروبا) مع بدء مستويات الدخل في الارتفاع. وفي حالة شرق آسيا، جُلبت التكنولوجيات المحسنة من الخارج من خلال مزيج من الواردات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ثم كُيفت مع الظروف المحلية عن طريق "الهندسة العكسية(٤٩)" ودُعمت بتدخل سياسات مدروسة مكّن هذه الاقتصادات من ارتقاء سلم الإنتاج العالمي، الذي يوضح أنه في الاقتصادات المتأخرة العهد بالتصنيع، يرتبط التقدم التكنولوجي وتكوين رأس المال والتوجه التصديري ارتباطاً وثيقاً (٥٠) .

لذا يجب الإدراك أن الملكية الأجنبية (من خلال الاستثمار الأجنبي) تتيح فرصا للوصول إلى الأسواق والحصول على التكنولوجيا الجديدة، كما يمكن للشركات المساهمة الخاصة عبر الوطنية (التي تميل الى عدم الاستثمار لأجل طويل وتسحب استثماراتها ضمن أفق زمني يتراوح بين ٥ -١٠ سنوات أو ما متوسطة ٥-٦ سنوات) أن تساعد شركات البلد المضيف التي تمر بمنعطف حرج على الانتقال إلى مرحلة جدية من التطور(٥١).

وهذا يعني أن توجد علاقة وثيقة بين التقدم التكنولوجي وتكوين رأس المال(الاستثمار الأجنبي المباشر) والتوجه التصديري، وأن التطور التكنولوجي المتزايد في أوروبا الغربية. تجسد في مجموعة واسعة من التكنولوجيات المتوسطة والعالية وجدت لها أسواقاً متسعة عبر المنطقة(اوروبا) مع بدء مستويات الدخل في الارتفاع، بالإضافة إلى تمكّين الاقتصادات من ارتقاء سلم الإنتاج العالمي، يتوقف على جلب التكنولوجيات المحسنة من الخارج من خلال مزيج من الواردات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ثم تكيّفها مع الظروف المحلية عن طريق "الهندسة العكسية"، وأن الشركات عبر الوطنية تساعد باستثماراتها شركات البلد المضيف التي تمر بوضع حرج على الانتقال إلى مرحلة جدية من التطور التكنولوجي.

ثالثا: انتشار شبكات الإنتاج العالمية (هيمنة سلاسل القيمة العالمية).

أصبحت انعكاسات التجارة الدولية على النمو وفرص العمل والتنمية، تتأثر بالاتجاهات الناشئة التي توجه بدرجة أكبر أنماط التجارة وآثارها، ومن هذه الاتجاهات زيادة هيمنة سلاسل القيمة العالمية، وزيادة الأهمية الإنمائية لاقتصاد الخدمات وتجارة الخدمات. حيث إن سلاسل القيمة العالمية توجد منذ عدة عقود لكنها أصبحت ملحوظة خلال سنوات القرن الحالي، حيث ساعد بروزها التقدم التكنولوجي في مجالي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل، مما أدى إلى خفض تكاليف المعاملات والتنسيق.

ومن السمات المميزة لهذا الاتجاه (سلاسل القيمة العالمية (أن السلع والخدمات الوسيطة تعبر الحدود عدة مرات قبل تجميعها في شكل منتجات نهائية. فتجارة السلع الوسيطة قد ازدادت بالفعل منذ عام ٢٠٠٢، وحفزتها بوجه خاص زيادة التجارة بين بلدان شرق آسيا، لتمثل عام ٢٠١١ نسبة ٤٠ ٪ من التجارة العالمية. وتكثر التجارة في

سلاسل القيمة العالمية في صناعتي الإلكترونيات والسيارات بشكل خاص، وهي تعكس الاستراتيجيات التجارية للشركات عبر الوطنية. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن الشركات عبر الوطنية تشارك في نحو ٨٠ ٪ من التجارة العالمية(٥٢).

هذا في حين يتم جزء كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات في أنشطة تبحث عن سوق وذات منتجات غير قابلة للتداول، مما لا يسهم بصورة مباشرة في حصيلة النقد الأجنبي .وفي الوقت نفسه، فإنها تنطوي على مدفوعات خارجية مرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات التي تتمثل في شكل أرباح معادة إلى الوطن .ومن ثم يمكن أن يكون له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات(٥٣). وعلى الصعيد العالمي، تمثل الخدمات ثلثي الناتج العالمي و٤٤ ٪ من العمالة(٥٤). ويعتبر قطاع الخدمات أكبر حجماً من قطاع التصنيع، غير أن نحو ١٠ ٪ فقط من إنتاجه يدخل في التجارة الدولية، بالمقارنة مع أكثر من ٥٠ ٪ في حالة التصنيع(٥٥). وقد تكون الخدمات التي يُنقل إنتاجها إلى الخارج أقل رسوخاً من أنشطة التصنيع المنقولة إلى الخارج بسبب الكثافة الأدنى من حيث رأس المال وانخفاض التكاليف، ولا سيما الخدمات التي لا تتطلب مهارات مرتفعة(٥٦) .

لا تأتي الفوائد المستمدة من الأسواق المفتوحة)التجارة الدولية) تلقائيا، فهي تتوقف على قدرة المنشآت على النفاذ إلى سلاسل القيمة العالمية للمنتجات والإمدادات. وهذا يعني أن المنشآت يجب أن تكون قادرة على المنافسة ليس من حيث السعر والكمية فقط بل من حيث النوعية وموثوقية الإمدادات والامتثال للمواصفات التي يحددها المشتري.

ومن ثم تقتضي إقامة صناعات قادرة على المنافسة التحقق من الإمكانيات المتوفرة في مجال القيمة المضافة المحلية والصادرات الدولية. لذا يحتاج أي بلد، لكي يشارك مشاركة فعالة في التجارة، إلى بنية تحتية معترف بها على الصعيد العالمي تخص الامتثال للمتطلبات الأسواق(٥٧) .

يظل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ذي النوعية الجيدة – الذي من شانه أن يعزز فرص التوظيف ويرتقي بالمهارات ويدعم القدرة التنافسية للشركات المحلية – في البلدان النامية تحديا، حيث يتطلب التقدم الصناعي توافر قدرة إنتاجية وتنافسية، إضافة الى تحسين الوصول إلى الأسواق. فالقدرة على المنافسة الدولية

تحتاج بشكل ضروري أن تعزز الروابط اللازمة بين القطاعات التصديرية وسائر قطاعات الاقتصاد عن طريق بناء قدراتها المحلية وتعزيزها في مجالات مثل البنية الأساسية المادية والقدرة الإنتاجية والمؤسسات الداعمة للاستثمار الخاص(٥٨).

ففي الماضي، كانت القدرة التنافسية لشركات البلدان النامية تعتمد أساسا على السياسات التجارية التي كانت غالبا تأخذ شكل نظام للوصول التفضيلي إلى الأسواق. ورغم أن السياسات التجارية لا تزال ذات أهمية، فإنها لم تعد كافية. ولا يعود السبب لتلاشي الشروط التفضيلية وانخفاض التعريفات الجمركية فقط؛ فمنذ بروز سلاسل القيمة العالمية كنموذج للأعمال التجارية، أصبح هناك مجموعة واسعة النطاق من السياسات الاقتصادية التي تتجاوز السياسات التجارية تتسم بقدر أكبر من الأهمية. وتحدد القدرة التنافسية عوامل مختلفة، ولا سيما نوعية السياسات التي لا تؤثر في التجارة وحدها، بل أيضا في بيئة الأعمال التجارية بشكل عام. ويفتقر العديد من البلدان النامية في أغلب الأحيان إلى الموارد اللازمة لتنفيذ تلك السياسات. وبدون سياسات وطنية تدعم الأعمال التجارية، فإنها معرضة للاستمرار في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كجهات تزود بعناصر ذات قيمة مضافة منخفضة تساهم بشكل محدود في تنميتها الاقتصادية(٥٩).

وهذا يعد بمثابة تذكير بأن النجاح في تحويل المكاسب التي حققتها تدابير التكامل التجاري، بما في ذلك عن طريق سلاسل القيمة العالمية، إلى تنمية شاملة وموسعة لا يتحقق بصورة تلقائية ولا يزال يتعين تحقيقه بجهود واعية على صعيد السياسات. ويتوقف ذلك، إضافة إلى فتح الأسواق، على عوامل كثيرة منها القدرات الإنتاجية والبشرية والتكنولوجية المحلية، علاوة على أسواق العمل ذات الأداء الجيد. ومن المهم إقامة صلة قوية بين الاستثمار المنتج والصادرات. ولا تنشأ هذه الصلة بين الاستثمار والتصدير بصورة تلقائية عن الانفتاح التجاري. ويرجع ذلك جزئيا، إلى طبيعة السلع والخدمات المتاجر فيها تكتسب أهمية أكبر من حجم المعاملات التجارية. وبالتالي، فإن السياسات التجارية الوطنية لا تستطيع بمفردها أن تنشئ الظروف اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة. لذا يلزم وضع السياسات التجارية على أنها عنصر محوري من إطار استراتيجي ومتكامل للتنمية، مصمم لتعزيز الصلة بين التجارة والاستثمار المنتج وتوفير فرص العمل، بتشجيع تنويع الأنشطة لتشمل الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة، وفتح المجال لفرص جديدة للاستثمار. وكفالة تسخير التجارة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة ستقتضي وجود تشكيلات مختلفة من السياسات على صعيد الاقتصاد الكلي والصناعة والخدمات والتكنولوجيا وسوق

العمل. وتضطلع الدولة بدور محوري في تحديد مزيج السياسات الذي يناسب بصورة أمثل الظروف والمتطلبات الوطنية (٦٠).

مما سبق يتضح أن التجارة العالمية تعززت نتيجة لانتشار شبكات الإنتاج الدولية، حيث تنتقل السلع عبر عدة مواقع قبل أن تصل إلى المستهلكين النهائيين، وأن هناك فرصة للبلدان النامية أن تحول بسرعة نحو مجالات إنتاج متطورة، لوجود صلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير، يحركها تحرير التجارة، والاعتماد على المهارات التسويقية والدراية العملية التكنولوجية للشركات عبر الوطنية. مع تجنب الوقوع في أخطاء السياسات التجارية المرتبطة بمراحل نشوء الصناعات الوليدة في عملية التنمية.

ولكن ما يجدر ذكره أنه من المستبعد أن تظهر بصورة تلقائية ذلك النوع من العلاقة بين الاستثمار والتصدير الذي يتوافق مع النمو والتنمية المستدامين، في حالة البلدان المصدرة للسلع الأساسية والسلع الصناعية القائمة على كثافة اليد العاملة، حيث تكمن أكبر ميزات الكثير من البلدان النامية من حيث الموارد والتكاليف. كما أن حجم التجارة وحده لا يكفي لتهيئة مسارات إنمائية أكثر شمولاً واستدامة (٦١).

كما اتضح أن تصحيح مسار الإنتاج عن طريق جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استراتيجية إنمائية أشمل بتمكين البلدان النامية من التجارة والاستثمار للخروج من الفقر، أنجع من تصحيح مسار الأسعار (وهي دعوة صندوق النقد الدولي التي يتبناها في برامجه الإصلاحية). فقد استطاعت بعض بلدان أنجح الأسواق الناشئة، في السنوات الأخيرة، أن تربط بنجاح جهودها الإنمائية بشبكات الإنتاج الدولية. لكن هذا لم يتحقق إلا جزئياً. حيث أن نمو التجارة المصاحب للمشاركة في هذه الشبكات قد لا تجاريه دائماً زيادات مماثلة في القيمة المضافة أو في الأجور الحقيقية، مما يفكك الصلات بين الصادرات ونمو الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة التي ميزت، مثلاً، نموذج النمو في شرق آسيا (٦٢).

كما تبين أن العصر الحديث تميز بالتكتلات الدولية والإقليمية ، فالعالم يعج بالتكتلات والمنظمات الاقتصادية الفاعلة رغم التباعد الثقافي والحضاري بين البلدان، إلا أنها تمكنت بفعل الرغبة القوية والإرادة الحقيقية من تعزيز علاقاتها لخدمة شعوبها.

رابعا: تجربة التكامل الإقليمي العربي في ظهور نمط إقليمي يتسق مع "نموذج الأوز الطائر"

كما سبق توضيحه كان من شأن البيئة الاقتصادية العالمية المتغيرة بسرعة وصعود بعض المناطق في الاقتصاد العالمي واحتدام المنافسة بين البلدان لجني مكاسب التكامل الاقتصادي على المستوى العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، سعت البلدان العربية جاهدة منذ فترة طويلة ولا تزال تسعى إلى تحقيق التكامل فيما بينها، حيث تشترك في اللغة والحدود والأعراف الاجتماعية. فمن خلال التكامل الاقتصادي الإقليمي، يمكن للبلدان العربية أن تجمع قدراتها وثرواتها الطبيعية وأصولها لتحفيز الإنتاجية والنمو والتحول وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى معيشة مواطنيها. ويمكن للتكامل أيضا أن يزيد الاستثمار، عن طريق الحد من التشوهات وتوسيع الأسواق وبناء الثقة في الإصلاحات الاقتصادية والسياسية. وفي وجود سوق مشتركة موسعة، يمكن للمنطقة العربية أن تعزز دورها في الاقتصاد العالمي وأن تعزز ارتباطها بسلاسل القيمة العالمية(٦٣). فالتكامل الإقليمي يعزز قدرة البلدان على تذليل التحديات في البنى الأساسية، والتجارة، والتكنولوجيا، والاقتصاد، والبيئة (٦٤).

وعلى الرغم من أن بعض البلدان العربية استطاعت أن تحتل مواقع متقدمة في سلاسل القيمة الإقليمية وسلاسل القيمة العالمية، مثل المملكة العربية السعودية في معالجة وتكرير النفط ومصر في صناعة النسيج. غير أن الشركات التي تنتج للأسواق الإقليمية تفتقر إلى حوافز كافية لرفع مستوى الإنتاج، ولا تخضع لنفس معايير الجودة ولا تحصل على العوائد بالمستوى المتاح للمصدرين إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وتدمج الشركات ويعتمد بعضها على بعض لتأمين الترابط على طول سلاسل الإنتاج، لكن نوعية الموردين المحليين تشكل عقبة أمام تكوين سلسلة قيمة للمدخلات محلية وإقليمية. وتتدنى نسبة التجارة البينية في المنطقة العربية مقارنة بما هي عليه في المناطق الأخرى، فنسبة التجارة البينية إلى مجموع المبادلات التجارية تبلغ نصف مثيلتها ضمن رابطة أمم جنوب شرق آسيا وخمس مثيلتها ضمن الاتحاد الأوروبي(٦٥).

فالبلدان العربية نتيجة لضعف التركيبة السلعية التي تتسم بالتشابه فهي في أغلبيتها تشترك في أن صادراتها من النفط ومشتقاته والذي يمثل نسبة كبيرة من إجمالي صادراتها ومن الدخل القومي فيها، وأن أي تقلبات في أسعار النفط العالمية تنعكس سلباً على اقتصاديات هذه البلدان.(٦٦) وهو ما يمكننا من القول غياب نمط تجاري إقليمي يتسق مع نموذج الأوز الطائر بين الدول العربية.

النتائج والتوصيات

اولاً: نتائج الدراسة

١- أغلب الصادرات السلعية المصرية منتجات متواضعة للقيمة المضافة والتكنولوجيا، وهو ما يثبت صحة الفرض الأول.

٢- غياب الإنتاج الإقليمي لمصر في المنطقة العربية أو غيرها. وهو ما يثبت صحة الفرض الثاني.

ثانيا: التوصيات

١- حاجة البلدان العربية إلى إعادة تقييم الاستراتيجيات وخطوات التكامل الإقليمي، الإنتاجي والتجاري.

٢- يجب أن تتبنى مصر الروافع الاقتصادية الثلاث التالية:

أ- الاطار المؤسسي والحوكمة.

ب- السياسات التصنيعية الموجهة.

ج - التكامل الإقليمي وغير الإقليمي في كل من الإنتاج والتجارة.

الهوامـــــش

١ - أنشئت منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٥. وهي واحدة من أصغر المنظمات العالمية عمراً حيث أن منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية. http://www.wtoarab.org/?lang=ar ٢٩-٤-٢٠١٧

٢ - .تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثالث عشر العولمة التي تقودها التنمية: نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة.(UNCTAD(XIII)/١،الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، ٢٠١١.ص ٤٠.

٣ - مركز تنمية الصادرات المصرية هو السلطة التنفيذية التي شكلتها وزارة التجارة والصناعة لدعم تنمية وترويج الصادرات المصرية. ويعد مركز تنمية الصادرات المصرية بمثابة منتدى لخدمات التصدير. حيث يوفر لمجتمع التصدير الخدمات، والمعلومات، والدعم الفني اللازم لتعزيز الأداء في عملية التصدير

أنشئ مركز تنمية الصادرات بموجب قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢.

ليكون حلقة الوصل بين المؤسسات و الكيانات المختلفة في مصر التي تقدم الخدمات المختلفة للمصدر المصري ، ويعتبر المركز أيضاً الصوت المعبر عن احتياجات قطاع المصدرين داخل الجهاز الحكومي.

http://www.mti.gov.eg/Arabic/aboutus/Sectors/Trade/Entities/EgyptianExportPromotionCenter/Pages/default.aspx تاريخ 29-4-2017

٤ - عبير عبد السلام، دور منظمة الجات في تحرير التجارة العالمية مع دراسة تطبيقية علي الصادرات الصناعية المصرية، أعمال الندوة القومية الثانية، مركز البحوث والدراسات التكنولوجية، جامعة حلوان، القاهرة ٢٢-٢٤مارس١٩٩٩، ص٨٦٣-٨٦٤.

٥ - تقرير الأمين العام، الأمم المتحدة A/٦٨/ ٢٠٥، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون البند ١٧)أ(من جدول الأعمال المؤقت« المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة ا لدولية والتنمية التجارة الدولية والتنمية ٢٦ July ٢٠١٣ ص١

٦ - وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية. إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية السنة الأولي. القاهرة اغسطس٢٠٠١, ص٢٤.

٧ - التقرير السنوي٢٠٠٥/٢٠٠٦،البنك المركزي المصري، القاهرة ،مصر .ص٧٦.

٨ - التقرير السنوي٢٠٠٦/٢٠٠٧،البنك المركزي المصري، القاهرة ،مصر .ص٧١.

٩ - التقرير السنوي٢٠٠٧/٢٠٠٨،البنك المركزي المصري، القاهرة ،مصر .ص٧٣.

١٠ - التقرير السنوي٢٠٠٨/٢٠٠٩،البنك المركزي المصري، القاهرة ،مصر .ص٦٨-٧١ .

١١ - التقرير السنوي٢٠٠٩/٢٠١٠،البنك المركزي المصري، القاهرة ،مصر .ص٧٢.

١٢ - التقرير السنوي٢٠١٠/٢٠١١،البنك المركزي المصري، القاهرة ،مصر .ص٧٩.

١٣ - التقرير السنوي٢٠١١/٢٠١٢،البنك المركزي المصري، القاهرة ،مصر .ص٧٦، ٨٢.

١٤ - التقرير السنوي٢٠١٢/٢٠١٣،البنك المركزي المضري، القاهرة ،مصر .ص٨٨-٨٩.

١٥ - الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٢)منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.C.II.٢.١٣.) النسخة المحدثة حتى منتصف عام ٢٠١٣. من الأمم المتحدة . الجمعية العامة. الدور٦٨. البند ١٧)أ (من جدول الأعمال المؤقت المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة ا لدولية والتنمية، ص ٣.

١٦ - التقرير السنوي٢٠١٣/٢٠١٤،البنك المركزي المصري، القاهرة ،مصر ،ص٨١.

١٧ - التقرير السنوي٢٠١٤/٢٠١٥،البنك المركزي المصري، القاهرة ،مصر ،ص٨٢.

١٨ - Central Bank of Egypt, External Position of the Egyptian Economy, FY ٢٠١٥/١٦, Volume (٥٤), No. P١.

١٩ - انظر: شريف أحمد شريف العاصي، التسويق النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ، ٢٠٠٦ ،ص ٢١٢.

٢٠ - وفي الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، وخصوصا في نقد كارل ماركس الاقتصادي السياسي، تم تعريف السلعة الأساسية على أنها أي سلعة أو خدمة تنتجها اليد العاملة البشرية وتعرض كمنتج للبيع في السوق عموماً. كما أن بعض السلع الأخرى المسعرة أيضا تعامل كسلع أساسية، مثل قوة العمل البشرية، والأعمال الفنية، حتى على الرغم من أنها قد لا تكون منتجه خصيصاً للسوق، أو قد تكون هذه السلع غير قابلة للإنتاج أصلاً.

٢١ - تقرير الأمين العام، الأمم المتحدة A/٦٨/ ٢٠٥، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون البند ١٧)أ(من جدول الأعمال المؤقت، المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة ا لدولية والتنمية التجارة الدولية والتنمية ٢٦ July ٢٠١٣ص٧

22 - Sanjaya Lall. The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports, 1985-1998. QEH Working Paper Series – QEHWPS44. June 2000. P.8.

http://stat.wto.org/StatisticalProgram/WSDBViewDataPrintableVersion.aspx?Language=E&TOPIC=MT&SUBTOPIC=TV&PAGEINDEX=1&ROWSCNT=30&STARTYEAR=2007&ENDYEAR=2011&MSTR_QUERY_TYPE=NOTES

23 - Sanjaya Lall. The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports, 1985-1998. QEH Working Paper Series – QEHWPS44. June 2000. P.8-9.

24 - Sanjaya Lall. The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports, 1985-1998. QEH Working Paper Series – QEHWPS44. June 2000. P.9.

25 - Sanjaya Lall. The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports, 1985-1998. QEH Working Paper Series – QEHWPS44. June 2000. P.9.

26 - Sanjaya Lall. The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports, 1985-1998. QEH Working Paper Series – QEHWPS44. June 2000. P.9- 10.

٢٧ - ولتبسيط الذي يحمل بعض الحذر (كما يرى سانجايا لال)

• وضع المنتجات القائمة علي الموارد والمنتجات منخفضة التكنولوجيا سوية في امتلاكهما تكنولوجيا "سهلة"، فالدوافع الرئيسية للقدرة التنافسية هي ثروات الموارد الطبيعية في الحالة المنتجات القائمة علي الموارد وانخفاض الأجور في المنتجات منخفضة التكنولوجيا.

• امتلاك المنتجات متوسطة التكنولوجيا والمنتجات عالية التكنولوجيا تقنيات "صعبة"، مع مهارة عالية، وتعلما معقدا ويطلب نشاطا تقنيا.

Sanjaya Lall. The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports, 1985-1998. QEH Working Paper Series – QEHWPS44. June 2000. P.9- 10.

٢٨ - التقرير السنوي٢٠١٤/٢٠١٥،البنك المركزي المصري، القاهرة ،مصر ،ص٨٧.

٢٩ - التقرير السنوي٢٠١٤/٢٠١٥،البنك المركزي المصري، القاهرة ،مصر،ص٨٩.

30 - Sanjaya Lall. The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports, 1985-1998. QEH Working Paper Series – QEHWPS44. June 2000. P.10.

٣١ - الإنكتاد، تقرير التنمية و التجارة٢٠٠٢، الأمم المتحدة، نيويورك و جنيف، ٢٠٠٢، ص٦٥-٦٨، ص٩١-١٠٠ص١٠٥-١٠٩.

٣٢ - . تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثالث عشر العولمة التي تقودها التنمية: نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة،UNCTAD(XIII)/١،الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، ٢٠١١،ص٣٨.

٣٣ - يشمل الرعيل الأول من الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع هونغ كونغ (الصين)، وجمهورية كوريا، ومقاطعة تايوان الصينية، وسنغافورة. ويشمل الرعيل الثاني من الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند.

٣٤ - ظهر انموذج "الاوز الطائر" التنموي في عام ١٩٣٧ من قبل الاقتصادي الياباني (Akamatsu) ثم اتسع صيتها على يد (كامنجز) عام ١٩٨٤ كنظرية بديلة لنماذج التنمية الصناعية التي يطرحها الغرب وهو نموذج أو نظرية تصف عملية النمو الاقتصادي كأسراب الأوز الطائر، إذ تأتي اليابان في مقدمة السرب بوصفها الاوزة القائدة ، ويليها السرب الاول والذي يضم كلا من (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) اما السرب الثاني فيضم (ماليزيا وتايلاند واندونيسيا) وأخيرا السرب الثالث ويشمل (كمبوديا وفيتنام) ويفصل بين كل سرب وأخر مسافة تحددها سرعة السرب ومقدار علو طيرانه ، وهو ما يعكس مرحلة ونمط التطور الاقتصادي في كل دولة . انظر محمد صالح جسام، أهمية الصادرات الصناعية في تنمية دول جنوب شرق آسيا وفق إنموذج " الأوز الطائر" - كوريا الجنوبية - دراسة حالة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٧ العدد ١٣، ٢٠١٥م، ص١٣٠.

٣٥ - تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثالث عشر العولمة التي تقودها التنمية: نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة،UNCTAD(XIII)/١،الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، ٢٠١١،ص ٣٨- ٣٩.

٣٦ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٦: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية وآثارها علي التنمية، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك جنيف، ٢٠٠٦، ص ١٥-١٧و٢٢و٣١.

٣٧ - لمزيد من التفصيل انظر كل من - مركز معلومات القطاع العام، مشروع تقرير الدراسة المتكاملة، مرجع سابق، ص٧٢-٨٠

- الانكتاد، تقرير التنمية والتجارة٢٠٠٢، مرجع سابق، ص٦٥-٦٨،ص١٠٥-١٠٩.

- وليد وجيه الزمر، دراسة تسويقية عن المنسوجات والملابس الجاهزة، غرفة الصناعات النسجية المصرية، النشرة النسجية، العدد ٣٠٥، القاهرة، يونيه ٢٠٠٢،ص١٦-٢٢.

- صندوق دعم صناعة الغزل و النسيج، النشرة الربع سنوية، الربع الثاني، القاهرة ٢٠٠٣، ص٧-٢٤.

- سميحة فوزي(دكتورة)، ندى مسعود، مستقبل الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة في ظل القواعد الجديدة للتجارة العالمية، ورقة عمل رقم ٨٦، المركز المصري للدراسات الاقتصادية القاهرة، يونيو٢٠٠٢، ص٧-٨.

38 - Sanjaya Lall. The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports, 1985-1998. QEH Working Paper Series – QEHWPS44. June 2000. P.8-9.

39 - Sanjaya Lall. The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports, 1985-1998. QEH Working Paper Series – QEHWPS44. June 2000. P.9.

40 - Sanjaya Lall. The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports. 1985-1998. QEH Working Paper Series – QEHWPS44. June 2000. P.9.

٤١ - تقسيم مراحل انتاج المنتج وتوزيعها علي الدول لإنتاجها قبل تجميعها، حيث تزامنت التغيرات في الأوضاع الاقتصادية الكلية الأوسع نطاقا مع حدوث تحول في نماذج الأعمال التجارية للعديد من الشركات عبر الوطنية نحو التركيز على القيمة المضافة لحاملي الأسهم"، والربحية القصيرة الأجل، وعمليات الاندماج والشراء. وفي ظل هذه الأوضاع، أصبحت عمليات التعاقد الخارجي (التعاقد مع جهات خارجية على تنفيذ نشاط معين) ونقل عمليات إلى الخارج (نقل موقع نشاط ما إلى الخارج) تتسم بأهمية متزايدة في استراتيجيات الشركات.

٤٢ - . تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثالث عشر العولمة التي تقودها التنمية: نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة،UNCTAD(XIII)/١،الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، ٢٠١١.ص ٤٢.

٤٣ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية،تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٦، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية وآثارها علي التنمية، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك جنيف، ٢٠٠٦، ص ٧.

٤٤ - . تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثالث عشر العولمة التي تقودها التنمية: نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة،UNCTAD(XIII)/١،الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، ٢٠١١.ص ٤٣.

٤٥ - (للمزيد من المناقشة حول تنظيم وتطور شبكات الإنتاج الدولية، انظر تقرير الاستثمار العالمي (٢٠٠٢ (وتقرير التجارة والتنمية (٢٠٠٢)

٤٦ - حيث في عام ١٩٧٤أمكن توسيع نطاق الترتيبات طويلة الأجل لتشمل المنتجات النسجية الأخرى غير القطنية: كالصوف والألياف الصناعية، وتحولت هذه الترتيبات بذلك إلى اتفاقية الألياف المتعددة.وتقوم الاتفاقية أيضا علي أسس تحديد حصة لكل بلد مصدر وحصة لكل بلد مستورد وتجدد مرة كل خمس سنوات.

وتعمل هذه الاتفاقية كمظلة تحكم التجارة الدولية للمنتجات النسجية من مختلف أنواع الألياف النسجية. وتصنع ضوابطها بعيدا عن الجات، واستمر صلاحيتها نافذة المفعول بتجديدها، وانتهى أخرها مع بداية تطبيق نصوص الاتفاقية الانتقالية للمنسوجات والملابس عام١٩٩٥. راجع وزارة التجارة الداخلية و التموين، مركز تنمية الصادرات، نشرة أنباء الصادرات، عدد أكتوبر/نوفمبر١٩٩٨،القاهرة،ص٢.

٤٧ - راجع ، المجلة النسجية، غرفة الصناعات النسجية المصرية، عدد ٢٣٨، أبريل ١٩٩٦، القاهرة، ص٢٨.

٤٨ - راجع، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، تحقيق نمو الصادرات المصرية،إعداد موسسة ستانفورد للأبحاث، واشنطن د.س مارس ١٩٩٥، ص٤-٢٨.

٤٩ - الهندسة العكسية، هي عملية تفتيت شيء ما لعناصره الأولية لمعرفة كيف يعمل بغرض تقليده أو تحسين عمله، ويصل الي ابتكار شيء جديد. يعني استيراد تكنولوجيا ثم استيعابها بالممارسة والتعلم والخبرة المكتسبة، ثم إنتاجها بل تقديم تكنولوجيا جديدة ذاتية.

٥٠ - . تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثالث عشر العولمة التي تقودها التنمية: نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة،UNCTAD(XIII)/١،الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، ٢٠١١.ص ٤٠.

٥١ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٦، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية وآثارها علي التنمية، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك جنيف، ٢٠٠٦، ص ٤-٦.

٥٢ - تقرير الأمين العام، الأمم المتحدة A/٦٨/ ٢٠٥، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون البند ١٧)أ(من جدول الأعمال المؤقت، المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي، التجارة ا لدولية والتنمية التجارة الدولية والتنمية ٢٦ July ٢٠١٣، ص١٢.

- تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٢ ، سلاسل القيمة العالمية ؛الاستثمار والتجارة من أجل التنمية) منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع.(E.١٢.II.D.٥

٥٣ - وهذه التأثيرات السلبية المحتملة توازنها الآثار الإيجابية الممكنة على مستهلكي الخدمات النهائية، وعلى المنتجين الذين يستخدمون خدمات وسيطة وذلك في صورة تقديم خدمات أفضل والآثار التبعية المترتبة على ذلك. ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الخدمات على تقديم الخدمات من حيث عرض هذه الخدمات في البلدان المضيفة وتكلفتها وجودتها وتنوعها.

- انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٤، التحول نحو الخدمات، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٣.ص ٢٥.

٥٤ - تقرير الأمين العام، الأمم المتحدة A/٦٨/ ٢٠٥، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون البند ١٧)أ(من جدول الأعمال المؤقت، المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي، التجارة ا لدولية والتنمية التجارة الدولية والتنمية ٢٦ July ٢٠١٣ ص١٥

٥٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٤، التحول نحو الخدمات، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٣.ص ٣٠-٣١.

٥٦ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٤، التحول نحو الخدمات، استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ٢٠٠٣.ص ٣١.

٥٧ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السنوي ٢٠٠٦، مجلس التنمية الصناعية، الدورة ٣٣، لجنة البرنامج والميزانية الدورة ٢٣، فيينا ٢٠٠٧، ص ٤١- ٤٤.

٥٨ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٦، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاقتصادات النامية والانتقالية وآثارها علي التنمية. استعراض عام، الأمم المتحدة، نيويورك جنيف، ٢٠٠٦، ص ١٥.

59 - Alessandro Nicita, Victor Ognivtsev and Miho Shirotori, "Global supply chains: trade and economic policies for developing countries", Policy Issues in International Trade and.Commodities, Study Series No. 55 (Geneva, UNCTAD, 2013)

٦٠ - تقرير الأمين العام، الأمم المتحدة A/٦٨/ ٢٠٥، الجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون البند ١٧)أ(من جدول الأعمال المؤقت، المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي، التجارة ا لدولية والتنمية التجارة الدولية والتنمية ٢٦ July ٢٠١٣ . ص١٧

٦١ - . تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثالث عشر العولمة التي تقودها التنمية، نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة.UNCTAD(XIII)/١، الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، ٢٠١١.ص ٧٢- ٧٣.

٦٢ - والواقع أن وجود أسواق عمل مرنة، مقترنا بتجارة مكونات موحدة يترع عرضها لأن يكون مفرطا في أسواق تتسم بالمنافسة الشديدة ، قد أثار مخاوف من إمكانية أن تتسبب شبكات الإنتاج في تكرار الاختلالات التجارية التي ارتبطت في السابق بصادرات السلع الأولية، بما في ذلك إمكانية الوقوع في "خطأ التعميم"، و"الاقتصادات المحصورة" بل حتى "النمو المفقر" . تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الأونكتاد الثالث عشر

العولمة التي تقودها التنمية، نحو مسارات إنمائية مستدامة وشاملة،UNCTAD(XIII)/١،الأمم المتحدة نيويورك وجنيف، ٢٠١١.ص ٤٥.

٦٣ - الإسكوا . الاستعراض السنوي للخطوات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي في البلدان العربية ٢٠٠٩ . الأمم المتحدة . نيويورك . ٢٠٠٩ ، ص٣٦.

٦٤ - الاسكوا، التقرير السنوي ٢٠١٥، معا من أجل العدالة والتنمية المستدامة، الأمم المتحدة، بيروت، ٢٠١٦. ص ٢٢- ٢٥.

٦٥- الاسكوا، تقيم التكامل الاقتصادي العربي نحو الاتحاد الجمركي العربي، ملخص، الأمم المتحدة، بيروت، ٢٠١٥. ص ١٥.

٦٦- د. عبدالرزاق حمد حسين/ كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت، التجارة العربية البينية ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١،العدد ١، ٢٠١١، ص٩٨.

A descriptive study of the reality of Egyptian commodity exports Based on the geographical and technological classification of exports

During the period 2005-2015

Dr/ Ayman Ismail Mohamed Khaled

Abstract

Egypt's commodity exports do not contribute significantly to the GDP, and thus reduce their role in achieving the desired development goals. The diagnosis of the problem is that the quality of the Egyptian commodity exports is weak in value added, technology, as well as the absence of regional production of Egypt. Therefore, attention should be given to both the institutional framework and governance, the targeted industrialization policies, as well as regional and non-regional integration in both production and trade.

Keywords:

Commodity exports - Technology - Geographical distribution - Competitiveness - International production networks - Foreign investment - Development - Regional production